

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد: تلمسان

الملحق الجامعية: مغنية

قسم: العلوم التجارية

تخصص: مالية

مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في العلوم التجارية

بعنوان:

سياسة سعر الصرف وأثرها على ميزان المدفوعات

تحت إشراف الأستاذة:

* أويختي نصيرة

من إعداد الطالبة:

✓ بوعدلة سارة

2013/2014

السنة الجامعية:

Calligraphic artwork featuring large, stylized Arabic script. The main text is highly decorative and intertwined, possibly representing the word 'Allah' (الله) in a complex, artistic style. The script is written in black ink on a white background.

الله أكبر
الله أكبر
الله أكبر

Ala



دعاء



سبحان الله والحمد لله محمد خلقه ورضى نفسه وزينة عرشه ومعاداة كلماته.

الحمد لله حمدا كثيرا مباركا.

الحمد لله الذي لا اله الا هو الحي القيوم.

الحمد لله الذي يسمع دبيب الذئبة السوداء تحبب الصخرة السماء في الليلة الظلماء.

الحمد لك يا من سمع نجوى يونس في بطن الحوت ونجاه.

الحمد لك يا من سمع شكوى أيوب إذا ناداه فكشفه عنه الوسوسة ونجاه ورحم إسماعيل ونجاه.

الحمد لك يا من خلقني فحسن خلقي ورزقني العلم والعقل والنجاه والعلوم.

أفضل الصلاة والسلام على جميع أنبياء الله ورسله و على خاتمهم خير الأنام محمد النبي والإمام ونور الإسلام

(على الله عليه وسلم).

خير الصلاة والسلام على المظل بالغمام محمد النبي والفارس المهادي للإسلام وعلى صحابته

الأخيار الرضع السجود الأبرار والتابعين الصغار منهم والكبار الثقات الأحرار إلى يوم ما منه فرار.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

- اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ * 1/96 * خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ * 2/96 * اقْرَأْ وَرَبُّكَ
الْأَكْرَمُ * 3/96 * الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ * 4/96 * عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ * 5/96 *
كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَافٍ * 6/96 * أَنْ رَأَاهُ اسْتَفْتَى * 7/96 * إِنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ الرُّجْعَى *
8/96 * أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى * 9/96 * عَبْدًا إِذَا صَلَّى * 10/96 * أَرَأَيْتَ إِنْ
كَانَ عَلَى الْهُدَى * 11/96 * أَوْ أَمَرَ بِالتَّقْوَى * 12/96 * أَرَأَيْتَ إِنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى *
13/96 * أَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ * 14/96 * كَالَّذِينَ لَمْ يَنْبَغُوا بِالنَّاصِيَةِ *
15/96 * نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ * 16/96 * فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ * 17/96 * سَنَدْعُ
الزَّيْنَبِيَّةَ * 18/96 * كَالَّذِي لَمْ يَنْبَغُ بِالنَّاصِيَةِ * 19/96

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

" إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ
ثَلَاثَ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ أَوْ
وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ " رَوَاهُ مُسْلِمُ .

شكر وعرفان

"ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه
وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين"

النبهل -19-

فالشكر الأول والآخِر والظاهر والباطن لله عز وجل الذي منحنا الصبر
والعقل لإتمام هذا العمل وإلى كل الأساتذة الذين تداولوا على تكويننا
من إلى الإبتدائي الجامعي مرورا بالثانوي وأخص باذكر الأستاذة
"أوبختي" التي تفضلت بالإشراف على هذه المذكرة ولم تبخل علينا
بصانعها القيمة.

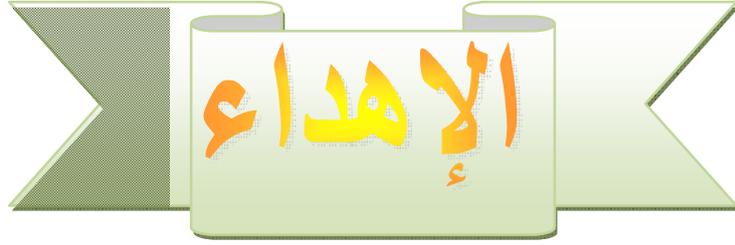
حفظهم الله

إلى كل هؤلاء أتقدم لهم بكلمة شكر خالصة

بوعذلة سارة

-بارك الله فيكم جميعا-

الرحمن



الرحمن

بسم الله الرحمن الرحيم

- إلى من جعل الله الجنة تحت قديهما إلى مصدر الحنان والعطف ، إلى من جعلتني تسعة أشهر ولم يغمض له جفن طيلة حولين ، إلى أمي الحنونة أدامها الله -عز وجل-
- إلى من كان السند القوي في السراء والضراء ، إلى من كان رمز الصمود والعطاء إلى من كان رمز القوي والنقاء ، إلى من كان قدوة في التربية والأخلاق ، أبي العزيز حفظه الله.

- إلى أعز إخوتي "بلال" "أيمن"

- إلى زوجي العزيز الذي ساندني في إتمام دراستي وإبني "يحيى" حفظه الله ورعاه.

- إلى عائلة زوجي و بالأخص الأم "حليمة" والأب "علي" اللذان دعماني في مواصلة المسار الدراسي أتمنى لهم الصحة وطول العمر و كذلك الأخ "عماد"

- والأخوات "نعيمة" و "فراح" وعائلتهما.

"بوعدلة سارة"

المقدمة

تمهيد:

تعتبر النقود أداة للتداول وتحظى بالقبول العام إذا كانت عملة وطنية داخل البلد، أما في ظل الانفتاح الاقتصادي الذي تعيشه الاقتصاديات العالمية ، و تشابك العلاقات الاقتصادية وارتفاع معدلات التبادل التجاري وتعدد العملات المتداولة توجب وجود آليات واضحة يتم من خلالها تقييم كل عملة من العملات المتداولة مقابل العملات الأخرى، ويطلق على هذه الآلية تسمية سعر الصرف.

إن لأسعار الصرف تأثيرا فعالا في ميزان المدفوعات ويبرز هذا التأثير خاصة في المشكلات التي تواجه موازين مدفوعات الدول النامية، لاسيما مع انتشار الظواهر الاقتصادية التي أصبحت معروفة منذ تلك الفترة منذ التضخم الركودي ، وتباطئ معدلات نمو الإنتاجية.

كل هذه الظواهر والأزمات أدت بشكل قوي إلى تدهور شروط التبادل التجاري الدولي للدول النامية وزيادة حدة العجز في موازين مدفوع.

وهذا ما جعل هذه الأخير تبني سياسات اقتصادية لها علاقات بسياسات أسعار الصرف كونها أهم البيانات المطروحة أمام هذه الدول ،من أجل التغلب على مشاكل العجز في موازين مدفوع سواء تعلق الأمر بسياسة الرقابة على سعر الصرف ،أو ما يرتبط بسياسة التخفيض لما لها من أهمية كبيرة على الصعيدين العلمي والعملي،وما تحدثه من تأثيرات على ميزان المدفوعات إلا أنه بتعاقب الأزمات الاقتصادية من الضرورة بمكان السعي لتحرير التجارة والدخول في اقتصاد السوق عملا منها على تحسين موازينها التجارية وجلب أكبر عدد ممكن من العملة الصعبة ،والجزائر كمينة من هذه الدول كان لتقلبات الصرف عالميا تأثيرا جوهريا على خدمات صادراتها ،وعلى قيمة المدفوعات من وارداتها من الدول الأجنبية وهذا ما أدركته الجزائر التي اتجهت بأنصارها إلى تطبيق سعر الصرف والعمل بأهم سياساته.

إن دراسة تغيرات سعر الصرف ،وأثر ذلك على ميزان المدفوعات هو موضوع بحثنا ،ولتدعيم بحثنا هذه الدراسة وإبراز مكانتها العلمية قمنا بطرح الإشكال التالي:

-ما دور سياسة سعر الصرف في معالجة عجز ميزان المدفوعات ؟

هذا التساؤل يؤدي إلى طرح عدد من التساؤلات التالية:

*ماذا نقصد بسعر الصرف وكيف يتحدد؟

*ماذا نقصد بميزات المدفوعات؟

*على أي مستوى يتم اختلال ميزان المدفوعات وكيف يتم تسويته؟

الفرضيات:

وكإجابة أولية على هذه التساؤلات اعتمدنا في تحليلنا لهذا الموضوع على الفرضيات التالية:

- 1-سعر الصرف هو النسبة التي يتم من خلالها مبادلة عملة دولة بعملة دولة أخرى.
- 2-ميزان المدفوعات هو حساب سنوي لكافة المعاملات الاقتصادية التي تمت من خلال فترة زمنية معينة بين الأشخاص المقيمين والغير مقيمين.
- 3-يعتبر ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية دائما متزنا نتيجة لمبدأ القيد المزدوج وبالتالي فإن الاختلال المقصود به هو الاختلال الاقتصادي الذي يظهر بشكل عجز أو فائض.

أسباب اختيار الموضوع:

نقول أننا اخترنا هذا الموضوع لأهمية وحدائته فقط وإنما يعود ذلك لأسباب ندرجها فيما يلي:
جهلنا بجوانب الموضوع وأبعاده الاقتصادي دفعنا للبحث فيه.

أن نلم إماما بسيطا بجزء حيوي وحساس من الاقتصاد الوطني ألا وهو ميزان المدفوعات.
التعرف عن قرب عن سياسات سعر الصرف المعتمدة من طرف الدولة.

أهمية الموضوع:

يمكن النظر إلى دراسة سياسات سعر الصرف وتحليلها وبيان مدى توفر شروط نجاحها وبالتالي مدى إمكانية نجاحها والاستفادة منها على الصعيد العلمي في معالجة اختلال موازين المدفوعات حتى حالة الدولة النامية عامة وفي حالة الجزائر خاصة.

مصادر الدراسة:

اعتمدت في بحثي هذا بالدرجة الأولى على الكتب ومذكرات الماجستير وكذا شبكة الانترنت .

خطة البحث:

خلال إعدادي لهذا الموضوع صادفني العديد من الصعوبات منها نقص المراجع، ولكن بفضل الله والمشرفين المحترمين في كل من جانب النظري والتطبيقي واستطعت التغلب عليها.

ولتفعيل الموضوع أكثر قسمته إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول:تناولت فيه ماهية سعر الصرف،نظرياته،محدداته،أنظمته،أسواقه،سياساته

الفصل الثاني:خصصته إلى سياسة سعر الصرف،اختلالاته،أهم آليات تسويته.

الفصل الثالث:أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات وكان عبارة عن دراسة حالة الجزائر.

الفصل الأول

سياسة سعر الصرف

تمهيد :

إن آلية سعر الصرف لها أهمية بالغة في تعديل وتسوية ميزان المدفوعات أما فيما يخص الوسيط والمكان الذي يتم عن طريقه بيع وشراء العملات المختلفة فهو سوق الصرف الذي يعمل على تحويل القوة الشرائية لعملات مختلف الدول، حيث يتم فيه الجمع بين مشتري وبياعي الصرف الأجنبي، وهو يتكون في الأساس من عدد من البنوك التي تقوم فيه بنشاط استبدال المحلات كما يعمل به سماسرة الصرف دور الوسطاء بين البائعين والمشتريين⁽¹⁾

إن أهمية سعر الصرف في عالمنا المعاصر تبرز في كيفية تحديده ومعرفة تغيراته المستقبلية ولقد اختلفت الآراء والنظريات في تفسيره، وتحديد مؤثراته على المدى الطويل والقصير⁽²⁾

(1) طاهر لطرش تقنيات البنوك ديوان مطبوعات الجزائر 2003 ص 70
(2) الحلوا موسى بخاري " سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسات النقدية " مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر لبنان ص 54-55

المبحث الأول: ماهية سعر الصرف

المطلب الأول: تعريف سعر الصرف:

يقصد بسعر الصرف بأنه سعر مبادلة عملة ما بعملة أخرى، وتعد إحدى العملتين سلعة في حيث تعتبر الأخرى السعر النقدي لها .

كذلك يعرف على أنه النسبة التي يتم على أساسها مبادلة الوحدات النقدية الوطنية بالوحدات النقدية الأجنبية⁽¹⁾

ويعرف سعر الصرف كذلك بأنه سعر العملة الأجنبية مقوماً بالوحدات من العملة المحلية، أي يعدد الوحدات من العملة المحلية اللازمة للحصول على الوحدة من العملة الأجنبية .

المطلب الثاني: وظائف سعر الصرف

يقوم سعر الصرف بوظائف عدة وهي:

1-2 وظيفة قياسية: حيث يعتمد المنتجون المحليون على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية لسلعة معينة مع أسعار السوق العالمية، وهكذا يمثل سعر الصرف لهؤلاء حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية⁽²⁾

2-2 وظيفة تطويرية: أي يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دورة في تشجيع تلك الصادرات، ويمكن أن يؤدي من جهة أخرى إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو استبدالها بالاستيراد حيث تكون أسعار هذه السلع المستوردة أقل من الأسعار المحلية

3-2 وظيفة توزيعية: يمارس سعر الصرف وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي، وذلك بفضل ارتباطه بالتجارة الخارجية

المطلب الثالث: سعر الصرف

يمكن التمييز بين عدة أنواع للصرف نذكر منها:

3-3 سعر الصرف الاسمي: يعرف سعر الصرف الاسمي الثنائي بأنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية، ويؤدي التعادل بين عنصري العرض والطلب في الأسواق الصرف الأجنبي إلى وضع أسعار الصرف اسمية يتم على أساسها تبادل العملات⁽³⁾

3-2 سعر الصرف الحقيقي: سعر الصرف الحقيقي محسوب كمؤشر أسعار، وفي سنة الأساس يساوي الأساس ولذا فإن مستواه يفسر عند التغير لكي يعطي مؤشر اتجاه سعر الصرف الحقيقي⁽⁴⁾

(1) مذكرة مطبقة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير "تخصص في التجارة أثر التغير في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي

(2) لحو موسى بخاري مرجع سابق ص 65-66

(3) الحسين عرفان تقي "التمويل الدولي مجد لاوي الأردن 1999" ص 149

(4) لحو موسى بخاري مرجع سابق ص 49-50

3-3 سعر الصرف الفعلي الحقيقي: سعر الصرف الفعلي الحقيقي هو سعر الصرف الفعلي الاسمي معدلاً بالفرق المرجح للأسعار الأجنبية والمحلية⁽¹⁾

3-4 سعر الصرف التوازني: هو السعر الذي يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي، وبالتالي هو سعر الصرف الذي يسود في بيئة اقتصادية غير مختلفة⁽²⁾

المطلب الرابع: أهمية سعر الصرف

يلعب سعر الصرف دوراً مهماً في النشاطات الاقتصادية الخارجية التي يقوم بها أي بلد سواء كان النشاط التجاري أو الاستثماري، يحتل سعر الصرف مركزاً محورياً في السياسة النقدية حيث يمكن أن نستخدم كهدف أو كأداة أو ببساطة كمؤشرات لتخفيض وهذا ما يتلاءم مع الهدف النهائي للسياسة النقدية كون سعر الصرف يمثل التكاليف والسعر سواء داخلة أو خارجة فإنه يمكن أن نستخدم كمؤشر على تنافسية البلد وبالتالي على ميزان المدفوعات بالنهاية

المبحث الثاني: سوق الصرف وسعره

المطلب الأول: سوق الصرف

يعرف سوق الصرف بأنه المكان الذي يتم فيه تبادل العملات المختلفة إلا أنه ليس محدوداً بمكان معين، وإنما يقصد به شبكة العلاقات الموجودة بين وكلاء الصرف وتتمثل أهم وظائف سوق الصرف في:

تحويل القدرة الشرائية لبلد معين إلى بلد آخر

توفير ومنع الإعتمادات الملائمة لتسوية العمليات الجارية

تقديم تسهيلات لإمكانية تغطية خطر الصرف

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في سعر الصرف:

1-2 نتائج حساب العمليات الجارية في ميزان المدفوعات:

أي وضع الصادرات والواردات من السلع والخدمات فإذا تحقق فائض في الحساب الجاري يرتفع الطلب على العملة وبذلك يرتفع سعر صرفها ويحدث العكس في حالة حدوث عجز أين ينخفض سعر الصرف

2-2 نتائج حساب العمليات الرأسمالية في ميزان المدفوعات: ويقصد بها مقدار الاستثمارات التي تدخل إلى الدولة أو تخرج منها فانتقال رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى يزيل⁽³⁾ حجم الطلب على عملة الدولة انتقلت إليها رؤوس الأموال.

2-3 نشاط البنوك المركزية:

وذلك عندما تتدخل في السوق ببيعاً أو شراء الدعم قيمة العملة أو لخفضها

(1) عرفان تقي حسيني مرجع سابق ص 150-151

(2) طاهر لطرش تقنيات البنوك مرجع سابق ص 78-79

(3) لعلوا موسى بخاري مرجع سابق ص 51-53

4-2 معدلات التضخم في البلد:

إن ارتفاع معدل التضخم في البلد يتطلب اتخاذ إجراءات نقدية أو مالية بواسطة سلطاتها النقدية وفي حال غياب هذه الإجراءات، فإن الأمر يتطلب تخفيض العملة والعكس وكذلك الحال إذا مرت الدولة بفترة كساد

المطلب الثالث: المتعاملون في سوق الصرف

إن تحويل العملة تتم عن طريق الحسابات البنكية بشكل واسع وهذا يعني أن البنوك وسيط ومتعامل مفروض في سوق الصرف بالإضافة إلى:

1-3 المضاربة

يتميز المضاربون بالخبرة في ممارسة العمليات ذات الصلة في العملة والبنوك ولهم معرفة وتجربة حول أحول ظروف سوق الصرف

2-3 البنوك والمؤسسات المالية

تقوم البنوك بالعمليات المتعلقة بالصرف سواء بالنسبة للبنوك لحساباتها الخاصة أو لزيانها من مؤسسات وأفراد بالنسبة للبنوك المتوسطة والصغيرة الحجم فإنها تعمل في عملياتها من هذا النوع على الكبيرة⁽¹⁾

3-3 البنوك المركزية

يتمثل الدور أو التدخل الأساسي للبنوك المركزية بالنسبة لسوق الصرف سواء بطريق مباشر أو غير مباشر في تعديل وتقليص تقلبات أسعار الصرف العملات بالاعتماد على بعض المعلومات

4-3 السماسرة

يقوم هؤلاء بدور الوساطة والتفاوض بين البائعين والمشتريين في عمليات النقد الأجنبي ويعتمد السماسرة على ممارستهم وخبرتهم ومعرفتهم في ظروف السوق وحجم المخاطر التي قد تنجم على عمليات الصرف

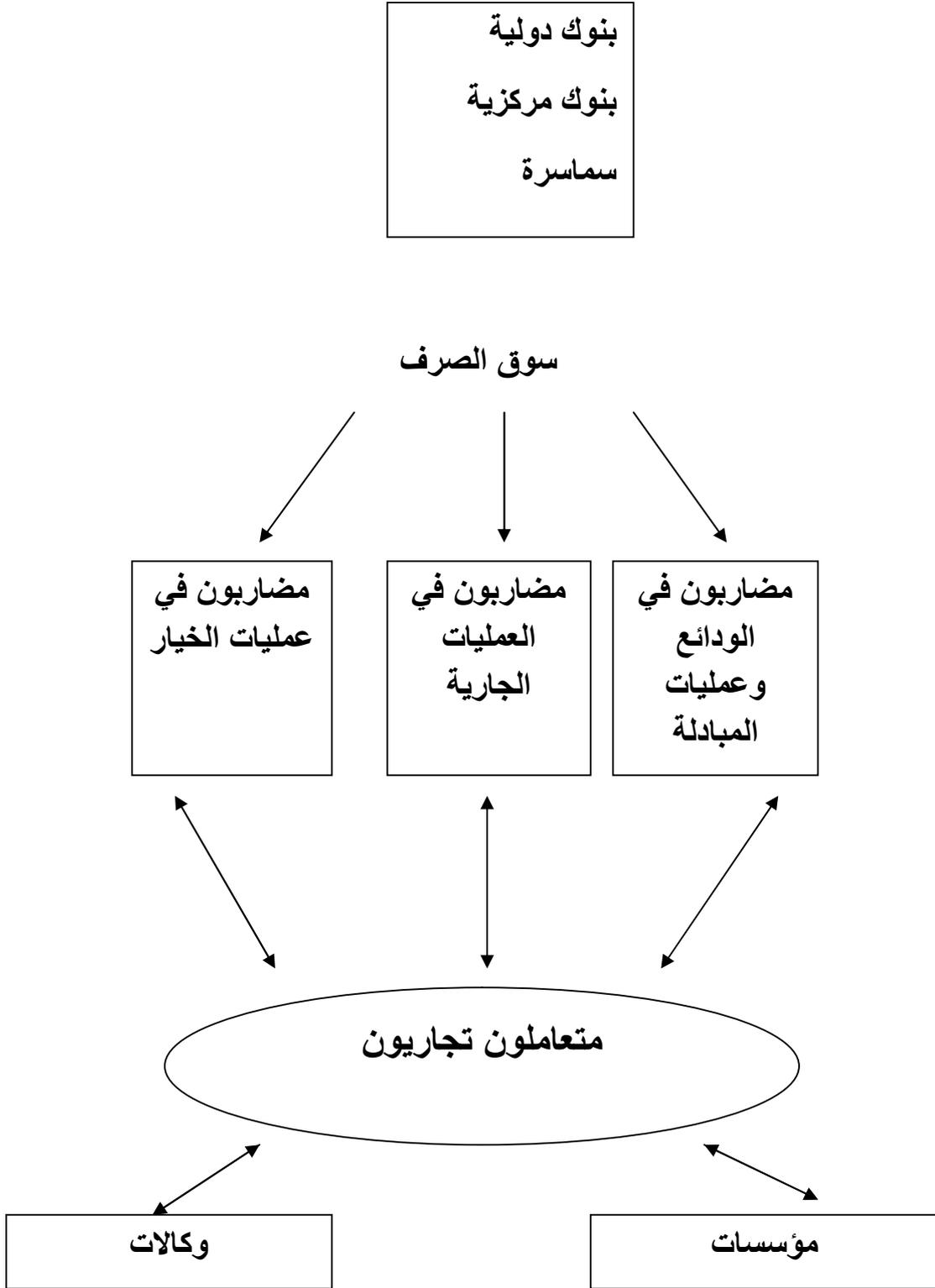
5-3 الزبائن والخواص

تضم هذه الفئة مجموعة من الهياكل المالية، البنوك الصغيرة، المؤسسات الصناعية والتجارية، وتكون العلاقة التي تربط بعض هذه المؤسسات بسوق الصرف علاقة غير مباشرة وذلك بوساطة المضاربة⁽²⁾

(1) طاهر لطرش "تقنيات البنوك جع سابق ص 80-83

(2) الحسيني تقي عرفان مرجع سابق ص 155-156

الشكل رقم (1): سوق الصرف والمتعاملون فيها.



المصدر: لخلو موسى بخاري مرجع سابق ص 53

المطلب الرابع: أنواع سوق الصرف

عند إجراء عمليات الصرف تكون في عدة أنواع من أسواق الصرف التي يمكن أن تأخذ الأشكال التالية:

1-4 سوق الصرف النقدي:

تعتبر عملية الصرف نقدا إذا كان التسليم واستلام العملات يتمان لحظة إبرام عقد الصرف مطبقين سعر الصرف السائد لحظة إبرام العقد، وتجدر الإشارة هنا أن سعر الصرف يتغير باستمرار خلال اليوم تبعا لعرض العملات والطلب عليها، ويقوم وكلاء الصرف بإبلاغ زبائنهم بهذه الأسعار والسهر على تنفيذ أوامرهم، وسعر الشراء هو عدد الحدات من العملة الوطنية التي يدفعها البنك لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية بينما سعر البيع فهو عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يطلبها البنك لبيع وحدة واحدة من العملة الأجنبية⁽¹⁾

2-4 سوق الصرف ما بين البنوك:

هو السوق الذي يتم فيه معالجة عمليات الخزينة بالعملات الصعبة تحت شكل إقراض أو اقتراض باستعمال قواعد دقيقة للمعدلات وفترات حساب الفائدة هو سوق لرؤوس الأموال على المدى القصير الأجل أين يقوم محترف القطاع البنكي بالعمليات فيما بينها وهنا يتم تبادل احتياطات الصرف بين البنوك التي تملك فوائض والبنوك التي تعاني من عجز عن طريق البيع.⁽²⁾

3-4 سوق الصرف الأجل:

تعتبر عملية صرف ما أنها آجلة إذا كان تسليم واستلام العملات يتمان بعض فترة معينة بعض فترة معينة من تاريخ إبرام الصفقة

إن هذا النوع من عمليات الصرف يستعمل من طرف الشركات العامة في التجارة الخارجية لتفادي الأخطار الناجمة عن التقلبات المحتملة غير المتوقعة في أسعار الصرف العملات حيث أن سعر الصرف المطبق عند التسليم والاستلام هو سعر الصرف السائد لحظة إبرام عقد الصرف.⁽³⁾

(1) طاهر لطرش مرجع سابق ص 84-85

(2) الحسيني تقي عرفان مرجع سابق ص 157-158

(3) طاهر لطرش مرجع سابق ص 85-86

المبحث الثالث: مخاطر سياسة الصرف

المطلب الأول: خطر الصرف

يمكن تعريف خطر الصرف أنه خطر تسديد مبلغ أكبر وتحصيل إيراد أقل ناتج عن التعامل بعملة أخرى غير العملة الوطنية وهو متغير مهم في غالب الأحيان يتم إهماله من طرف الصناعيين وعليه فخطر الصرف فهو مرتبط بتغيرات معدلات الصرف عندما يتم التعامل بعملة تختلف عن العملة الوطنية ولا يتم إنهاء العملة في لحظتها.

إن هذا الخطر بدأ في الظهور منذ اعتماد نظام الصرف القائم لأسعار الصرف وعليه كل أنشطة التجارة الخارجية معرضة لهذا الخطر ويطبق على المؤسسات التي تقوم بعمليات مالية مع الخارج التي تبحث عن تحقيق من خلال تحسين أسعار الصرف لعملتها كما يمكن أن تتحمل خسائر كبيرة إذا حدث العكس مما يؤثر على قدرتها التنافسية، وعليه نجد كل ذلك مرتبط بحالات عدم التأكد

أنواع مخاطر الصرف:

يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من المخاطر:

1-2 خطر الصرف الاقتصادي:

هو ذلك الخطر الذي تلاحظه المؤسسة من خلال التطورات الغير متوقعة لمعدلات الصرف، والذي ينتج آثاره على الجانب التنافسي للمؤسسة

وينسجم مفهوم خطر الصرف الاقتصادي بالعملة التي على أساسها يتم تحديد الأسعار وليس بتلك العملة المستخدمة في الفوترة كما هو الحال بالنسبة للمنتجات التي تتحدد أسعارها على مستوى السوق العالمي ببعض العملات الحسابية.

2-2 خطر الصرف التحويلي:

ينجم هذا الخطر من تحويل وترجمة الوضعيات والقوائم المالية بين المؤسسات وفروعها في الخارج ويظهر هذا الخطر من خلال تغير الفروقات بين عناصر الأصول والخصوم، ويمكن القول أن هذا الخطر يبرز من خلال تبديل وتحويل قيم وممتلكات بنك أو مؤسسة مالية من العملة المستخدمة في الحساب إلى العملة الأجنبية

3-2 خطر المعاملات أو الصفقات:

هو الخطر المرتبط بالمعاملات والصفقات التجارية، والتي تدرج ضمنها العملة الأجنبية فينشأ من خلال عمليات شراء أو بيع العملة الأجنبية حيث يظهر نتيجة التقلبات في معدل الصرف على امتداد فترة إنجاز الصفقة وفترة التسوية (1)

(1) لعلوا موسى بخاري مرجع سابق ص 77-81

المطلب الثالث: تقنيات تغطية المخاطر

المؤسسة الخاصة متعددة الجنسيات منها لها اختيارات عديدة لتقنيات داخلية أو خارجية أو غيرها لتغطية خطر الصرف الذي يمكن أن تتعرض له.

3-1-1 التقنيات الداخلية لتغطية خطر الصرف:

هذه التقنيات يمكن للمؤسسات أن تستعمله دون اللجوء إلى البنوك أو أسواق متخصصة تتمثل أساس في التقنيات التالية:

3-1-1-1 اختيار عملة الفوترة:

الفوترة بالعملة الوطنية يسمح للمؤسسة بتجنب خطر الصرف لأن المبلغ المتوقع تحصيله أو تسديده في تاريخ الاستحقاق هو محدد ومعروف بالنسبة للمؤسسة منذ تاريخ إبرام العقد وهذا يعطيها امتيازات في سهولة تجانس عملية التسيير.⁽¹⁾

3-1-1-2 الخصم عند التسوية النقدية:

هذه التقنية لا يمكن استعمالها إلا في العمليات التجارية بحيث تقل المؤسسة المصدرة تقديم خصم تجاري لزيائنها من أجل تشجيعهم على تسوية العملية نقداً، الخصم المقدم يسبب التسوية النقدية يعطي المصدر عدة امتيازات بحيث يلغى خطرين الأول ناتج عن القرض والثاني ناتج عن الصرف ويمكنه حينئذ تغطية خزينة.

3-1-1-3 تغيير طريقة التسديد أو الدفع:

تتمثل هذه التقنية في تأجيل أو تعجيل المبالغ المراد تحصيلها أو تسديدها بالعملة الصعبة حسب تقديرات تغيرات أسعار الصرف المتوقعة إذا كانت أسعار الصرف تميل نحو الارتفاع المؤسسات التي هي في وضعية صرف طويلة في ترغب في تأجيل تحصيل حقوقها والمؤسسات التي هي في وضعية صرف قصيرة ترغب في تعجيل تسديد ديونها بالعملة الصعبة.⁽²⁾

3-1-1-4 المقاصة المتعددة الأطراف:

يتضمن نظام المقاصة المتعددة الأطراف تخفيض حجم التحويلات بالعملة الصعبة بين المؤسسات التي لها تعاملات متبادلة فيما بينها هذه التقنية مستعملة بشكل كبير من طرف المجمعات المتعددة الجنسيات التي لديها فروع في دول لتطبيق المقاصة.

إن استعمال تقنية المقاصة يسمح للمؤسسة من تخفيض خطر الصرف وتحديد تكاليف العمليات وتحسين أداء الخزينة.

(1) طاهر لطرش مرجع سابق "تقنيات البنوك" ص 90-92

(2) الحسيني تقي عرفان مرجع سابق ص 159-160

2-3-2 تغطية خطر الصرف بواسطة تأجيل ومضايقات الصرف:

تدخل هذه التقنيات في إطار التقنيات التقليدية لتغطية خطر الصرف تتطلب تدخل هيئات خارجية عن المؤسسة خاصة البنوك جاءت هذه الطرق لمواجهة خطر الصرف الذي يكون في السوق الواسع غير المحدود للصرف .

1-2-3-1 تسبيقات الصرف:

هي وسيلة لتمويل التجارة الخارجية التي يمكن استعمالها في حالة عملية تصدير كتقنية لتغطية خطر الصرف وهي تستجيب في نفس الوقت لهدفين أساسيين.

تمويل العملية في الخارج وتغطية خطر الصرف هذين هدفين يمكن تحقيقهما بصيغة مستقلة بحيث نفترض بالعملة الوطنية ونجري عملة بيع آجاله اللجوء، إلى هذه التقنية يمكن تدليله بمعدلات الفائدة المرضية⁽¹⁾.

2-2-3 سوق الصرف الأجل الإجمالي:

التغطية في سوق الصرف الأجل الإجمالي هي التقنية الأكثر استعمالاً من طرف المؤسسات بسبب السهولة التي تحملها

وسوق الصرف الأجل الإجمالي يسمح بتغطية نوعين من المخاطر وهما:

التغطية ضد خطر الصرف المرتبط بتحسين محتمل للعملة الصعبة

التغطية ضد خطر الصرف المرتبط بتراجع محتمل للعملة الصعبة

وتسير التغطية في سوق الصرف الأجل الإجمالي بفصل حالتها التصدير والاستيراد من خلال العقود المبرمة في عملية الشراء والبيع⁽²⁾.

(1) طاهر لرش تقنيات البنوك من ايقص 95-98

(2) الحسيني تقي عرفان مرجع سابق ص 164-165

3-2-3 تقنيات مقايضة الصرف:

التغطية بواسطة مقايضات الصرف هي تقنية أكثر استعمالاً من طرف المؤسسات المضايقة يمكن أن تتم بين المؤسستين (مصدر ومستورد) ولكن في الواقع هذه العمليات هي تقريبا دائما تجري بين البنك وزبونه، ويمكن هذه التقنية من التغطية ضد نوعين من الأخطار:

التغطية ضد خطر الصرف المرتبط باسترجاع المحتمل للعملة الصعبة ما⁽¹⁾

التغطية ضد خطر الصرف المرتبط لتحسن محتمل لعملة الصعبة ما

3-3 تغطية خطر الصرف بواسطة مستقبلات العملات الصعبة:

سوق العقود الآجلة للعملات الصعبة هو سوق مشتق الذي يمثل إحدى التقنيات الخارجية للتغطية ضد خطر الصرف التي تتطلب اللجوء إلى سوق متخصصة بواسطة وسيط مالي.

السوق المشتق يتم التفاوض فيه على أموال مالية قيمتها تتعلق بقيمة أصل يسمى تجاوز للبيع وتوجد فئتين من الأسواق المشتقة هما السوق الواسع أو المفتوح والأسواق المنظمة.

3-4 تغطية خطر الصرف بواسطة مستقبلات الصرف:

التغطية في خطر الصرف في أسواق عقود الصرف الآجلة تكون بنفس مبدأ التغطية في العقود الآجلة المستورد الذي يساوره الشك في ارتفاع أسعار الصرف للعملة الصعبة التي هو محرر بها دينه يحمي نفسه بشراء عقد آجل للعملة الصعبة.

3-5 تغطية خطر الصرف باستعمال خيارات الصرف:

أسواق خيارات الصرف يمكن استعمالها كتقنية خارجية لتغطية خطر الصرف تتطلب اللجوء إلى مؤسسة بنكية أو سوق متخصص خيارات الصرف يمكن التفاوض حولها سواء في السوق الواسع المفتوح أو المنظم مقل عقود مستقبلات الصرف.

ويمكن تعريف خيار الصرف على أنه عبارة عن سند يعطى لمشتريه حفا وليس التزاما شراء أو بيع لتاريخ معين يسمى تاريخ الاستحقاق.⁽²⁾

⁽¹⁾ الحسيني تقي عرفان مرجع سابق ص 165-166

⁽²⁾ مذكرة شهادة ماجستير مرجع سابق ص 63-65

المطلب الرابع: سياسة سعر الصرف:

اتبعت الدول سياسات ووسائل مختلفة لتدعيم نقدها وتحقيق الاستقرار في اقتصادها وكانت أهم تلك السياسات سياسة سعر الصرف التي تظهر استقلاليتها من يوم إلى آخر عن السياسة النقدية من خلال تميزها بأهدافها وأدواتها والعوامل المحددة لسعر الصرف الملائم.

1-4 أهداف سياسة سعر الصرف:**1-1-4 الحفاظ على قيمة العملة ومكافحة التضخم:**

تهدف سياسة سعر الصرف للحفاظ على القدرة الشرائية للعملة الوطنية وذلك بالتنسيق مع السياسة النقدية التي تهدف إلى تخفيض معدلات التضخم ويؤدي تحسن سعر الصرف إلى تخفيض معدلات التضخم ففي المدى القصير يكون لانخفاض تكاليف الاستيراد أثر إيجابي على انخفاض مستوى التضخم.

2-1-4 تخصيص الموارد:

يؤدي سعر الصرف الذي يجعل الاقتصاد أكثر تنافسية إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية، وهذا ما يساعد على اتساع قاعدة السلع القابلة للتجارة دولياً.

3-1-4 توزيع الدخل:

يلعب سعر الصرف دوراً هاماً في توزيع الدخل بين الفئات أو بين القطاعات المحلية فعند ارتفاع التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (موارد أولية زراعية) نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي فإن ذلك يجعله أكثر ربحية ويعود هذا الربح من هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال وعند انخفاض القدرة التنافسية فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض ربحية المؤسسات .

4-1-4 تنمية الصناعة المحلية:

يمكن للبنك المركزي أن يعتمد على سياسة تخفيض أسعار الصرف من أجل تشجيع الصناعة الوطنية ورفع القدرة التنافسية المحلية وتشجيع التصدير وقد نجحت هذه السياسة في ألمانيا 1948م⁽¹⁾.

2-4 أدوات سياسة سعر الصرف:

لكي تقوم سياسة سعر الصرف بدورها كما ينبغي تلجأ إلى مجموعة من الأدوات والوسائل تساعد في تحقيق أهدافها وهذه الوسائل تتمثل فيما يلي:⁽²⁾

(1) لحو موسى بخاري مرجع سابق ص 87-88

(2) طاهر لطرش مرجع سابق "تقنيات البنوك" ص 99-100

4-2-1 تعديل سعر الصرف العملة:

في حالة سعر الصرف الثابت يمكن للبلد أن يستعمل احتياطي للعملة الأجنبية لتمويل العجز أي مواجهة الطلب على العملة الأجنبية كما تقوم بتخفيض قيمة العملة أو إعادة تقويمها.

4-2-2 استخدام احتياطات الصرف:

في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة أو شبه مدارة تلجأ السلطات النقدية إلى المحافظة على سعر صرف عملتها ففي حالة ما إذا واجهت عملتها أزمة ما تقوم ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية وفي حالة عدم كفاية الاحتياطات يتم اللجوء إلى تخفيض العملة المحلية.

4-2-3 استخدام سعر الصرف:

عندما تكون العملة ضعيفة يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفع لتعويض خطر انهيار العملة في النظام النقدي الأوروبي عندما اعتبر الأورو لضعف من المارك الألماني عمد بنك فرنسا إلى تحديد أسعار الفائدة أعلى من أسعار الفائدة الألمانية إلا أن التكلفة المرتفعة للقرض تهدد النمو.

4-2-4 مراقبة الصرف:

تتطلب هذه السياسة إخضاع مشتريات ومبيعات العملة الصعبة إلى رخصة خاصة ويتم استخدامها لمقاومة خروج رؤوس الأموال خاصة خروج المضاربي.

4-2-5 إقامة سعر الصرف المتعدد:

تسعى السلطات النقدية من اتباع نظام سعر الصرف متعدد إلى تخفيض حدة آثار التقلبات في الأسواق وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة ومن أهم الوسائل المستخدمة اعتماد نظام ثنائي أو أكثر لسعر الصرف بوجود سعرين أو أكثر لسعر صرف العملة أحدهما مغالي فيه ويتعلق بالمعاملات الخاصة بالواردات الأساسية أما السلع المحلية الموجهة للتصدير أو الواردات غير الأساسية فتخضع لسعر الصرف العادي.⁽¹⁾

(1) لؤلؤ موسى بخاري مرجع سابق ص 91-95

4-3 العوامل المحددة لسعر الصرف:**4-3-1 درجة انفتاح على العالم الخارجي:**

وتقاس بنسبة السلع الداخلة في التجارة الخارجية إلى إجمالي الناتج الوطني وكلما ارتفعت هذه النسبة زادت درجة انفتاح الاقتصاد على العالم الخارجي والعكس صحيح والاقتصاد المفتوح هو الذي يزيد فيه الأهمية النسبية للقطاع التجارة الخارجية في تكوين الناتج الوطني.

4-3-2 درجة تنوع هيكل الإنتاج والصادرات:

كلما زادت درجة تنوع هيكل الإنتاج الوطني من السلع الموجهة للتصدير أو الموجهة للاستهلاك المحلي كلما تجنب الاقتصاد الوطني اختلالات ميزان المدفوعات وبالتالي نقل الحاجة إلى إجراء تصحيح لسعر الصرف وبفضل إتباع نظام أسعار الصرف الثابتة أو سياسية الربط هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن ارتفاع درجة التركيز في هيكل الإنتاج في عدد قليل من السلع يعرض الاقتصاد كما هو الحال في الدول النامية في هذه الحالة يجب إتباع سياسة التعويم لتسهيل عملية تصحيح الاختلال الذي قد ينجح عن النقص المفاجئ في حصيلة الصادرات.⁽¹⁾

4-3-3 درجة تكامل سوق رأس المال المحلي مع أسواق رأس المال الدولية:

لا تقاس بنسبة ما تحتفظ به البنوك من أصول مالية أجنبية إلى القرض النقدي المحلي وأيضا بدرجة الإحلال بين الأصول المالية المحلية والأصول المالية الأجنبية، وكلما ارتفعت درجة حرية التعامل في السوق المالي المحلي كلما كان من الأفضل اختيار سياسة التعويم من أجل تصحيح الاختلال في ميزان مدفوعات التي ينتج عن التعاملات التجارية.

4-3-4 معدل التضخم النسبي:

تعاني العديد من الدول النامية من ظاهرة التضخم المستمر لفترات طويلة وتحاول بعض هذه البلدان توظيف أسعار الصرف لمحاربة التضخم وتخفيض معدلاته ومراقبته وتعتبر برامج التثبيت باستعمال سعر الصرف كمثبت برامج لمحاربة التضخم وبالتالي يفضل إتباع سياسة تثبيت أسعار الصرفين الدول.⁽²⁾

(1) طاهر لطرش "تقنيات البنوك" مرجع سابق ص 101-102

(2) حلوا موسى بخاري مرجع سابق 96-97

خلاصة:

نستخلص مما سبق أن سعر الصرف يمثل أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات وتلعب سياسة سعر الصرف دورا كبيرا في مختلف النظم الاقتصادية ومنه نجد أن سياسة سعر الصرف قد شهدت تطورات جوهرية أين أصبحت من بين أدوات عامة للدولة للتوجيه والإنتاج والإشراف على النشاط الاقتصادي كونها وسيلة عامة للتأثير على تخفيض الموارد بين القطاعات الاقتصادية وعلى ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة وبالتالي على التضخم والعمالة وذلك يهدف إلى تحقيق التوازن على المستوى الداخلي والخارجي.⁽¹⁾

(1) لؤلؤ موسى بخاري ص 99

الفصل الثاني

مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات

تمهيد:

من المعروف أن لكل دولة معاملاتها الخارجية فالمقيمون فيها سواء كانوا شركات أو أفراد، سيقومون بالتصدير والاستيراد من وإلى الدول الأخرى، أضف إلى ذلك أنهم يقدمون للأجانب خدمات مختلفة مثل الشحن والتأمين.

كما تقدم لهم في ذات الوقت خدمات مماثلة من الأجانب، وينتج عن هذه المعاملات استحقاقات مالية متبادلة يتعين تسويتها عاجلاً أم آجلاً، هذه الحقوق والالتزامات يتعين أداؤها في تاريخ معين ولذلك فإنه من المهم لكل دولة دائنة كانت أو مدينة أن تعرف وعلى وجه التحديد حقوقها والتزاماتها.

ومن هنا فإن عليها أن تعد بياناً كافياً أو يجلاً وافياً فيه ما لها على الخارج من حقوق وما عليها من التزامات، وهذا السجل هو ما يسمى بميزان المدفوعات حيث يعطي هذا الميزان صورة واضحة للسلطات المسؤولة ليس فقط عن نقاط القوة أو الضعف في السوق الخارجي للاقتصاد القومي ومستوى التشغيل في الداخل.⁽¹⁾

(1) دريد كامل آل شبيب "المالية الدولية" دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع الأردن عمان الطبعة العربية 2013

المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات**المطلب الأول: تعريف ميزان المدفوعات**

ميزان المدفوعات عبارة عن كشف مالي يعرض فيه جميع المبادلات الاقتصادية والمالية للمقيمين وغير المقيمين في بلد ما خلال فترة سنة.

إذ يقوم المقيمون وغير المقيمون لدى جميع الدول بالتعامل الاقتصادي والمالي وترجم هذه المعاملات بصيغة معاملات خارجية، سواء كانوا أفراد أو شركات في بلد ما من خلال عمليات الاستيراد والتصدير، ويمكن القول أن الصادرات من السلع والخدمات لدولة ما تأتي لها بإيرادات مالية بالعملة الأجنبية في حين أن وارداتها من السلع والخدمات يقتضي قيامها بدفع قيم السلع والخدمات إلى الدول التي تستورد منها بالعملة الأجنبية هذه الحقوق والواجبات تقيم بالنقود ويتطلب تسويتها في تاريخ معين وذلك من المهم جدا لكل دولة سواء كانت دائنة أو مدينة تعرف حقوقها والتزاماتها وبذلك فإنها تمسك سجل يبين مالها وما عليها من الالتزامات للغير وما عليها من حقوق على الدول الأخرى.

إن هذا السجل يسمى ميزان المدفوعات ويعطي هذا الميزان صورة واضحة للجهات المعنية تبين نقاط الضعف والقوة في موقف التعاملات المالية والاقتصادية الخارجية للاقتصاد القومي، من هنا نستطيع أن نعرف ميزان المدفوعات بأنه السجل الأساسي المنظم والموجز الذي تدون فيه كافة معاملات التبادل الاقتصادي والمالي.

المطلب الثاني: أهمية ميزان المدفوعات

إن ميزان المدفوعات أداة هامة للسلطات الاقتصادية لغرض تخطيط العلاقات الاقتصادية الخارجية مثل: التجارة الخارجية من الناحية الجغرافية والسلعية.

ميزان المدفوعات يعكس حجم الاستثمار وحجم التوظيف مستوى أسعار التكاليف المستوى العلمي والتكنولوجي.

يظهر القوة المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف العرض والطلب العملات الأجنبية، ويبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع السلع.

ضرورة معرفة حجم وهيكل وقيمة المعاملات الاقتصادية والتي سوف تعكس واقع الاقتصاد الوطني والمشاكل التي يعاني منها محليا ودوليا.⁽¹⁾

(1) دريد كامل آل شيب "المالية الدولية" مرجع سابق ص 75-77

المطلب الثالث: مكونات ميزان المدفوعات

إن تعدد المعاملات الاقتصادية مع العالم الخارجي لا يمكن حصرها وتدوينها بصورة مفصلة في ميزان المدفوعات، وبذلك إن المعمول به فعلا هو إعداد كشف موجز لهذا الكم من المعاملات وتجميعه في فقرات أساسية تعطي انطباع للقارئ، من طبيعة هذه العلاقات أهمية هذا البلد والمشاكل التي يعاني لذلك يتكون ميزان المدفوعات مما يلي: (1)

1-3 الحساب الجاري:

هو الحساب الذي يشمل كافة المبادلات من السلع والخدمات وهو الذي يتابع أثر تدفقات الموارد الحقيقية بين الاقتصاد الوطني والخارجي والتي تتضمن كافة المعاملات للقيم الاقتصادية والتي تقع بين الجهات المقيمة وجهات الغير مقيمة في ذلك البلد بما في ذلك خدمات وعوامل الإنتاج، ويشمل هذا الحساب جميع المعاملات الاقتصادية الدولية التي من شأنها التأثير على حجم الدخل القومي بصورة مباشرة، ويضم هذا الميزان نوعين من الموازين:

1-1-3 الميزان التجاري:

الميزان التجاري هو الميزان الذي يعرض القيمة النقدية للصادرات والقيمة النقدية للواردات خلال فترة زمنية معينة، ويعرض في الميزان التجاري تعاملات السلع ويطلق عليه أيضا اسم ميزان التجارة المنظورة.

2-1-3 ميزان الخدمات:

ويشمل كافة المعاملات الخاصة بتقديم الخدمات كخدمات النقل والسياحة ويسمى بميزان التجارة غير المنظورة، ويصل الحساب الجاري من أكبر حسابات ميزان المدفوعات كونه يعكس حقيقة المعاملات الخاصة بالسلع والخدمات مع العالم الخارجي. (2)

2-3 حساب التحويلات من طرف واحد:

ويشمل هذا الحساب الهبات والهدايا والمساعدات وآية تحويلات أخرى ترد سواء كانت رسمية أو خاصة مثلا تحويلات المغتربين إلى ذويهم وتعويضات الحروب. (3)

3-3 حساب رأس المال (العمليات الرأسمالية)

ويشمل هذا الحساب رؤوس الأموال الدولية إذ يسجل كافة التغيرات التي تطرأ خلال فترة إعداد الميزان على أصول الدولة أو حقوقها اتجاه الغير ويشمل نوعين من رؤوس الأموال وهما :

(1) طاهر لطرش "تقنيات البنوك" مرجع سابق ص 102-103

(2) دريد كامل آل شبيب "المالية الدولية" مرجع سابق ص 78-79

(3) طاهر لطرش "تقنيات البنوك" مرجع سابق ص 103-104

2-3-3 رؤوس الأموال طويلة الأجل:

وهي التي تتجاوز السنة الواحدة كالقروض طويلة الأجل والاستثمارات المباشرة وتحسب في حساب رؤوس الأموال طويلة الأجل، جميع التغيرات التي تطرأ خلال فترة إعداد الميزان على قيم الأصول التي يملكها المقيمون وكذلك على قيمة الخصوم التي يلتزم بها المقيمون لحساب الأجانب.

2-3-3: رؤوس الأموال قصيرة الأجل:

ويطلق عليها اسم الحساب النقدي وتشمل كافة التغيرات التي تطرأ على قيمة الأموال والخصوم النقدية وأن مكونات هذا الحساب هو النقود مثل: العملات الأجنبية الودائع المصرفية الأجنبية في البنوك المحلية، والأوراق المالية.⁽¹⁾

3-4 ميزان الذهب والنقل الأجنبي:

هو الميزان الذي يعكس الجانب الآخر للعمليات المالية والنقدية التي تتم عبر الحسابات الثلاث السابقة، ونقصد بأنه يعكس حركة الذهب وهنا يعتبر الذهب بوصفه نقداً وليس سلعة كذلك النقد الأجنبي من البلد والعالم الخارجي والذي كان من الدفع الأكثر قبولاً بالالتزامات الدولية فتسوي الدولة عجز في ميزان المدفوعات بتصدير الذهب من الخارج وفقاً لقيمة الفائض والذهب الذي يسوي العجز والفائض هو الذي يحتفظ به البنك المركزي.⁽²⁾

(1) مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير تخصص التجارة الدولية "أثر التغير في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي"

(2) دريد كامل آرشيبيد المالية الدولية مرجع سابق 79-80

جدول رقم 1: يوضح تركيبة ميزان المدفوعات حسب صندوق النقد الدولي

دائن	مدين	البيان
		<p>1-حساب العمليات الجارية أ/السلع والخدمات: أ.السلع: -سلع عامة -سلع مستوردة أو مصدرة للتنقل... ب.الخدمات: -النقل: *النقل البحري -الأسفار: *أسفار الموظفين... -خدمات الإتصال... ب/الدخل: -تعويضات الأجراء -دخل الاستثمارات. ج/التحويلات الجارية: -الإدارات العامة،قطاعات أخرى. 2-حساب رأس المال والعمليات المالية: أ/رأس المال: أ.التحويلات الرأسمالية: -الإدارات العامة: -قطاعات أخرى... ب.الاستلام والتنازل عن الموجودات غير المالية وغير الإنتاجية. ب/العمليات المالية: أ.الاستثمار المباشر. ب.الاستثمار في القيم المنقولة.</p>

المصدر: صندوق النقد الدولي

المطلب الرابع: المؤشرات الاقتصادية لميزان المدفوعات:

يكمن معرفة الوضعية الاقتصادية لبلد ما عن طريق ميزان المدفوعات، وهذا يفصل مؤشرات الاقتصاديات الاقتصادية تستخرج أو تستنتج من أرصدة الموازين الفرعية.

1-4 علاقة الميزان التجاري بالاقتصاد الكلي:

لدينا العلاقة التالية والتي تحقق المساواة بين الموارد والاستخدامات في اقتصاد ما:

$$y=c+i+(X-M).....(1)$$

حيث:

y: الإنتاج من السلع مقيما بالنتاج الداخلي الخام (PIB) بسعر السوق في فترة معينة.

C: الاستهلاك الداخلي الخاص والعمومي.

I: الاستثمار الداخلي الخاص والعمومي.

X: الصادرات من السلع.

M: الواردات من السلع

من العلاقة (1) يمكن استنتاج مايلي:

$$y-(C+I)=X.....(2)$$

حيث:

C+I: تمثل الاستخدامات الداخلية ونرمز لها ب(EL) ومنه:

$$Y-EL=X-M.....(3)$$

حيث:

Y-EL: تمثل الفائض أو العجز في التاج الداخلي.

X-M: يمثل رصيد الميزان التجاري.

(1) عبد المطلب عبد المجيد "السياسات الاقتصادية على المستوى الاقتصادي القومي" ص 153

فإذا حقق البلد فائض من الناتج الداخلي ($Y-EL > 0$) فهذا يعني أن الاستخدامات الداخلية مغطاة كلها بجزء من الناتج الداخلي الخام ويوجه الباقي منه (الفائض) إلى التصدير، وهو ما يفسر الرصيد الموجب للميزان التجاري في هذه الحالة ($X-M > 0$).

4-2 معدل التغطية (TC):

وهو عبارة عن نسبة الصادرات (X) إلى الواردات (M) من السلع.

$$TC = (X/M) \times 100 \dots \dots \dots (4)$$

هذا المعدل بين مدى قدرة الإيرادات من الصادرات على تغطية المدفوعات الناتجة عن الواردات، فإذا كان هذا المعدل أصغر من المائة (100)، فهذا المعدل يعني أن قيمة الصادرات لا تغطي قيمة الواردات ولذا يجب على البلد البحث عن موارد أخرى لتمويله وإدارته.

4-3 معدل التبعية (TD):

وهو عبارة عن نسبة الواردات من السلع (M) إلى الصادرات إلى الناتج الداخلي الخام (PIB).

$$TD = (M/PIB) \times 100 \dots \dots \dots (5)$$

وكلما كان هذا المعدل أصغر بكثير يعني أن هذا البلد ليست له تبعية وطيدة للخارج.

4-4 معدل القدرة على التصدير (TE):

وهو عبارة عن نسبة الصادرات من السلع (M) إلى ناتج الخام الداخلي (PIB).

$$TE = (X/PIB) \times 100 \dots \dots \dots (6)$$

وكلما كان هذا المعدل كبيراً فإن ذلك يدل أن للبلد قدرات كبيرة للاعتماد على قطاع التصدير.

4-5 معدل القدرة على سداد الواردات (CRM):

هذا المعدل يقيم بعدد الأيام التي كلما كان عددها أكبر فإن ذلك يعني أن البلد قادر على تسديد فواتير واردة في أقرب الآجال ومن المستحسن أن لا يقل عن (90) يوماً ثلاثة أشهر وهو عبارة عن نسبة مخزون من احتياطي الصرف إلى الواردات (RC) من السلع (M).

$$CPM = (RC/M) \times 360 \text{ jours} \dots \dots \dots (7)$$

4-6 العلاقة بين العجز في الميزان الجاري والناتج الداخلي الخام:

(1) عبد المطلب عبد المجيد مرجع سابق ص 154-155

يمكن قياس العلاقة بين رصيد ميزان العمليات الجاري والنتاج الداخلي الخام بالعلاقة التالية: **BOC/PIB**

حيث:

BOC: يمثل رصيد ميزان العمليات الجاري.

وعموما إذا كان هذا المعدل يعادل (5%) فهو يعتبر عاديا حسب آراء الخبراء أما إذا تجاوز (5%) فإن الوضعية الاقتصادية للبلد تصبح حرجة نوعا ما، حيث أن احتياطات التمويل في هذا البلد تستدعي الاستدانة.⁽¹⁾

المبحث الثاني: اختلال ميزان المدفوعات وآليات تسويته

المطلب الأول: حالات ميزان المدفوعات:

تشير حالات ميزان المدفوعات في أي دولة إلى أن الرصيد النهائي من البنود المستقبلية أي قبل إجراء التسوية لن يخرج عن حالة من حالات التالية:

1-1 حالة التوازن في ميزان المدفوعات:

وفي هذه الحالة لا توجد مشكلة وتكون السياسات المنفذة قد نفذت بفعالية ونجاح والأداء الاقتصادي كان يتسم بالكفاءة وحدث بالتالي تحقيق هدف التوازن مع العالم الخارجي، ومن الضروري أن يتوافق هدف التوازن الخارجي مع التوازن الداخلي.

1-2 حالة الفائض في ميزان المدفوعات:

وهنا يكون الرصيد موجبا أي أن المتحصلات من العالم الخارجي أكبر من المدفوعات للعالم الخارجي وحالة الفائض في ميزان المدفوعات تعلن على أن السياسة المتبعة لم تنجح في تحقيق هدف التوازن الخارجي وحالة الفائض في ميزان المدفوعات هي حالة غير مرغوب فيها وخاصة الفائض المطرد في ميزان المدفوعات نظرا لما يتضمنه ذلك من تخلي البلد صاحب الفائض بإطرادها عن جزء من مواردها الحقيقية التي كان يمكن استخدامها في إنتاج حاجات أفرادها مقابل تراكم الأرصدة النقدية وهي تعني مستوى معيشة أقل ومستوى رفاهية أقل مما كان يحدث لو لم يكن هناك فائض.

1-3 حالة العجز في ميزان المدفوعات:

يشمل ميزان المدفوعات على نوعين من المعاملات أولهما تمثل بنود إضافة حيث تؤدي إلى زيادة الإيرادات للدولة وثانيهما تمثل بنود نقص تنجم عن المدفوعات الخارجية، والخلل الحاصل في الميزان هو حالة عدم توازن هذين البندين سواء بصفة عجز أو فائض حيث ينطوي على تدفق للخارج وهنا يكون الرصيد بالسلب وبمعنى آخر فإن مدفوعات العالم الخارجي تكون أكبر من المتحصلات والأهم أن حالة العجز في ميزان المدفوعات تعني أن السياسة الاقتصادية لم تنجح في تحقيق هدف التوازن مع العالم الخارجي.

(1) عبد المطلب عبد الحميد مرجع سابق ص 155

المطلب الثاني: الاختلال الاقتصادي لميزان المدفوعات:

يحدث الاختلال نتيجة وجود فجوة بين مجموع المدفوعات ومجموع الإيرادات لدولة ما لذلك تبحث هذه الدولة عن العناصر التي تساعد على تحقيق توازن بين المدفوعات من قبل بلد إلى الخارج والإيراد المستلم من الخارج وفي الحقيقة أن مجموع العمليات التي يتضمنها ميزان المدفوعات لا ينتج عنها توازن حقيقي بل من المنطقي أن يحدث من عام لآخر اختلال تارة بالزيادة وأخرى بالنقصان، وبصفة عامة إذا كان الخلل يتجاوز 5% من المعدل المتوسط لمجموع قيمة الإيرادات المتحققة بنتيجة معاملات اقتصادية لبلد ما خلال سنة فإن الخلل يكون ينوي أما الخلل المتراكم فهو مجموع الاختلالات السنوية المتجمعة خلال فترة زمنية معينة وهنا يجب أن نميز بين العجز المؤقت الحقيقي والعجز الدائم الكبير فالأول اعتيادي لا يثير مشاكل أما الثاني فإنه يدعو إلى اتخاذ إجراءات الأحده منه لكونه يمثل نقصا مستمرا في أصول الدولة.⁽¹⁾

(1) قريد كامل آل شبيب "المالية الدولية" مرجع سابق ص 80-82

المطلب الثالث: أسباب اختلال ميزان المدفوعات:

هناك أسباب عديدة للاختلال في ميزان المدفوعات وهي كما يلي:

3-1 تقييم سعر الصرف العملة:

توجد علاقة وثيقة بين موقف ميزان المدفوعات وسعر الصرف ففي هذه الحالة تقييم سعر الصرف العملة بأكبر من قيمتها الحقيقية يؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات، من وجهة نظر الدول الأخرى مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على تلك السلع والخدمات وحدوث خلل في ميزان المدفوعات نتيجة لانخفاض الصادرات وارتفاع الواردات.⁽¹⁾

3-2 التضخم المحلي:

يؤدي التضخم في كثير من الأحيان إلى اختلال ميزان المدفوعات وهو المسؤول الأول عن اختلال نظام المدفوعات، ولذلك فإن التضخم الداخلي يؤدي إلى تحسين نظام المدفوعات عن طريق تخفيض الواردات نتيجة انخفاض الدخل وانخفاض الطلب وتحسين نظام المدفوعات عن طريق تخفيض الواردات نتيجة لانخفاض الدخل.

3-3 أسباب هيكلية:

وهي التي تتعلق بهيكل إنتاج المحلي ومن ثم هيكل الصادرات والواردات البلد فالدول النامية عادة تتميز اقتصادياتها ومن ثم صادراتها بالتركيز السلعي أي اعتمادها على سلعة أو سلعتين في التصدير وارتفاع درجة الانكشاف الخارجي مما يؤدي إلى تأثيرها بحالة الأسواق العالمية ونتيجة هي حدوث الاختلالات الهيكلية في موازين المدفوعات الدول .

3-4 أسباب دورية:

وهي الأسباب التي تأتي نتيجة حدوث تقلبات دورية في اقتصاديات الدول المتقدمة تسمى بالدورات التجارية مثل حالة رخاء أو الركود التي تحصل دوريا فهذه الدورات لا تحدث في نفس الوقت في جميع الدول المختلفة وإنما تتفاوت في أوقات بدايتها وكذلك من حيث حدتها.⁽²⁾

3-5 الظروف الطارئة:

كما هو الحال في حدوث كوارث طبيعية كالفيضانات والجفاف أو نتيجة ظروف سياسية مما يؤدي إلى التأثير على الصادرات وبالتالي الحصول على النقد الأجنبي أو بسبب تغير أذواق المستهلكين والحروب قد يصاحب ذلك تحويلات رأسمالية إلى الخارج مما يسبب عجز في ميزان المدفوعات.

(1) دريد كامل آل شبيب مرجع سابق "المالية الدولية" ص 79-82

(2) طاهر لطرش "تقنيات البنوك" مرجع سابق ص 110-111

المطلب الرابع: أنواع الاختلال:

قد يحدث أن تمر الدولة بظروف داخلية أو خارجية من شأنها إحداث اختلال في ميزان المدفوعات سواء في صورة فائض أو عجز وهذا الاختلال يتخذ صوراً مختلفة :

1-4 الإختلال العارض (الطبيعي):

ناجم عن أسباب طارئة أو عارضة، سرعان ما تتلاشى بزوال الأسباب التي أفضت إلى حدوثه دون الحاجة إلى تغيير أساسي في الجهاز الاقتصادي للدولة، وفي سياستها الاقتصادية ويمكن مواجهته بالديون قصيرة الأجل أو المواد الخاصة⁽¹⁾.

2-4 الإختلال الدوري:

يحدث هذا الاختلال عادة في الدول الرأسمالية، إذ يرتبط بفترات الرخاء الاقتصادي فحدوث العجز أو الفائض يشكل اختلالاً دورياً نسبة إلى الدورة الاقتصادية مثل هذه التقلبات الدورية تنتقل من دورة إلى أخرى .

3-4 الإختلال الموسمي:

ويحدث في البلدان التي تعتمد صادراتها على منتجات موسمية في فترة معينة من السنة، فيحدث مثلاً في البلدان الزراعية التي تعتمد على محصول واحد كأهم صادراتها وبالتالي يكون اختلال ميزان المدفوعات في موسم ما، بينما يعود للتعاقد خلال فترة محل الدراسة.

4-4 الإختلال الاتجاهي:

هو ذلك الاختلال الذي يظهر في الميزان التجاري، ويصيب عادة موازين المدفوعات الدول النامية باعتبار أنه خلال الفترة من التنمية الأولى يزداد الطلب على الواردات من المواد الأولية دون أن يقابل نفس الوتيرة من الصادرات وعندما يحدث الاختلال الذي يتم مطالبته عن طريق تحركات رؤوس أموال طويلة الأجل.

5-4 الإختلال المرتبط بالأسعار:

قد يعود اختلال ميزان المدفوعات إلى العلاقة بين الأسعار الداخلية للدولة والخارجية فارتفاع وانخفاض الأسعار الداخلية عن مستوى الأسعار الخارجية يؤدي إلى وجود فائض أو عجز ميزان المدفوعات أياً كان سبب الاختلال المتصل بالأسعار فإنه يمكن علاجه بتعديل سعر الصرف⁽²⁾.

(1) طاهر لطرش "تقنيات البنوك" مرجع سابق ص 112-113

(2) دريد كامل آل شبيب "المالية الدولية" مرجع سابق ص 82-85

4-6 الاختلال الهيكلي الدائم:

مصدره تغيير أساسي في ظروف الطلب أو العرض مما يؤثر على هيكل الاقتصاد القومي وفي توزيع الموارد بين قطاعاتها المختلفة ويرجع إلى العوامل التالية:

تحويل الطلب الخارجي إلى بعض السلع على حساب البعض الآخر.

تغيير عرض عناصر الإنتاج، فقد يتغير عرض العمل بسبب النمو .

فنون الإنتاج، كإحلال عنصر إنتاجي متوفر نسبيا على عنصر آخر نادر نسبيا

التغير في الأصول المملوكة في الدولة بالخارج بسبب الاستثمارات الخارجية. تحسن مستوى المعيشة الداخلية دون أن ترتفع فواترها الإنتاجية.

4-7 الاختلال الأساسي:

ورد عن صندوق النقد الدولي أنه متى اقتنع الصندوق، بناء على طلب العضو أن ثمة اختلالا أساسيا ظاهرا أو مكتوبا في ميزان المدفوعات فإنه يجيز له تغيير سعر التعادل وينتج من هذا أنه في حالة تغير سعر الصرف وكذا التجارة الخارجية فإن التوازن يكون ظاهريا فقط في ميزان المدفوعات، ويخفي وراءه اختلالا مكتوبا.⁽¹⁾

المطلب الخامس: آليات تسوية ميزان المدفوعات:

إن وجود اختلال في ميزان يعد مؤشرا اقتصاديا خطيرا على الاقتصاد القومي للبلد محل البحث كونه يعكس مركز البلد في المعاملات الاقتصادية الدولية وعادة تقوم السلطات العامة بدراسة وتحليل هذا الاختلال ومعالجته بطرق متعددة من خلال إتباع سياسات نقدية ومالية متنوعة تتلاءم منع تحليل أسباب الاختلال وفيما يلي طرق التسوية المتبعة.

5-1 المعالجة عن طريق آلية السوق:

وهذه الطريقة لها ثلاثة أشكال ترتبط بتطور النظريات الاقتصادية الرأسمالية التي تعالج الاختلال وفقا لمنظورها هي:

(1) طاهر لطرش "تقنيات البنوك" مرجع سابق ص 114-116

5-1-1 المعالجة عن طريق آلية الأسعار:

لقد ارتبطت هذه النظرية بالفترة التي اتسم بها نظام النقد الدولي بقاعدة الذهب لذلك يتطلب تطبيق هذه النظرية توفر ثلاثة شروط:

ثبات أسعار صرف العملات لأن عرض النقد يتكون من الذهب+عملة مغطاة بالذهب

الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج

مرونة الأسعار والأجور

إن التغيير في الأسعار المشار إليها يمكن أن يؤدي إلى تغيير سعر الفائدة ففي حالة الفائض يقوم البنك المركزي بخفض سعر الفائدة ففي حالة الفائض يقوم البنك المركزي بخفض سعر الفائدة على القروض الممنوحة وفي حالة العجز بالإمكان رفع سعر الفائدة من أجل جذب الأموال الأجنبية من الخارج.

5-2 المعالجة عن طريق آلية الدخل:

جاءت هذه النظرية على أثر ما طرحه كينز والتي تهتم بالتغيرات الحاصلة في الدخل وأثرها على الصرف الأجنبي وبالتالي على المواقف في ميزان المدفوعات وأهم شروط تطبيق هذه النظرية هي ثبات سعر الصرف والأسعار واستخدام السياسة المالية وخاصة الإنفاق العام لتأثير على الدخل.

5-3 المعالجة عن طريق آليات المرونة: تم استخدام نظريات المرونة التي تعتمد على التغيرات

المرتتبة على السعر صرف العملة خصوصا إجراءات تخفيض في قيمة العملة الذي سيؤدي إلى ارتفاع الصادرات وتأثير على عرض الصرف الأجنبي أو طلب عليه ومن ثم التأثير على ميزان المدفوعات ولنجاح السياسة تخفيض سعر العملة من قبل البلد الذي يعاني من اختلال فإن ذلك يتوقف على مرونة الطلب على الصادرات والاستيرادات الكلية⁽¹⁾

المطلب السادس: تسوية المدفوعات الدولية:

تستخدم النقود عادة في المعاملات الداخلية وتكون مشكلة تسوية المدفوعات الدولية في أمرين أساسيين وهما:

عدم وجود وحدة نقدية مشتركة يتخذها المتعاملون أساسا للحساب

عدم وجود عملة مشتركة تتم بقوة إبراء قانونية في الوفاء بالالتزامات ومن هنا تنشئ مشكلة تحويل هذه العملة إلى بعضها

يتم تسوية المدفوعات الدولية عن طريق المقاصة في الأسواق الصرف ومن الصعوبة نقل النقود بين الدول لتسوية المدفوعات والقاعدة العامة في إجراء المدفوعات تقوم في الوقت الحالي على تسوية الشطر الأعظم منها عن طريق مقاصة الحقوق والديون ويتم ذلك عن طريق استخدام الكمبيالات والحوالات والاعتمادات المصرفية أي بواسطة استعمال الصرف الأجنبي.

(1) دريد كامل آل شبيب "المالية الدولية" مرجع سابق ص 85-91

خلاصة:

إن لميزان المدفوعات أهمية بالغة فهو يعتبر أحد أعمدة الاقتصاد القومي لما له من تأثيرات داخلية كانت أو خارجية لأنه يشمل ما يتعلق بكل معاملات الدولة مع العالم الخارجي سواء تعلق الأمر بالعمليات الجارية والعمليات الرأسمالية.

ففي حالة تحقيق توازن وهو استقرار في ميزان المدفوعات فهذه حالته تسمح للدولة في أن تكون في وضعية اقتصادية ملائمة وبالتالي تحسن الاقتصاد القومي للدولة.⁽¹⁾

(1) دريد كامل آل شبيب "المالية الدولية" مرجع سابق ص 92

الفصل الثالث

أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات

تمهيد:

لقد عملت الجزائر منذ استقلالها في إعداد سعر الصرف الدنيا لمدة طويلة كعنصر يستفيد من استقرار في إطار المنظومة الاقتصادية الجزائرية والذي كان ضروريا خاصة وإن اقتصادها تميز أساسا بنظام تسيير مخطط مركزيا بنفسه كثيفة حيث لم يكن سعر الصرف المستقر يشكل عائقا وخاصة كان يتميز بنظام صارم لمراقبة الصرف ومن جهة أخرى ترقية وتشجيع الصادرات من المحروقات، لكن وبظهور الأزمة الاقتصادية التي ظهرت منذ 1986 عندما انهارت أسعار البترول بما يقرب نسبة 53% وكذا التذبذب المستمر في قيمة الدولار الأمريكي. اعتمدت الجزائرية ومنذ ذلك الوقت برنامجا الاصطلاحات الاقتصادية مبني على استراتيجيات جيدة تساعد على الانتقال إلى اقتصاد السوق إضافة إلى تزايد المديونية الخارجية وغيرها أمور دفعت بالجزائر إلى اعتماد مخطط تعديل هيكل يومي إلى تصحيح الاختلالات وتحقيق الاستقرار، ومن بين الإجراءات التي تم اتخاذها هي إتباع سياسة انزلاق و تخفيض لقيمة الدينار قصد العودة به إلى قيمته الحقيقية وبالتالي التخلي التدريجي على نظام الرقابة على الصرف الذي أثبتت عدم نجاعتها في ظل التوجيه الذي يعرفه والعالم نحو التحرير الاقتصادي والانضمام إلى المنظمات والتكتلات الدولية والأجل هذا اتجهت الجزائر إلى تعويم الدينار وذلك بإتباع سعر الصرف المرن المسير بداية من 1996 للوصول إلى التعويم الحر في السنوات اللاحقة.⁽¹⁾

(1) محمود حسن حسني "أثر التخفيض على ميزان التجاري" كلية القاهرة 1987 ص 79

المبحث الأول: تغيرات قيمة العملة:

لما كان من وظائف العملة هو كونها مقياساً ثابتاً للقيمة ولكي تؤدي العملة تلك الوظيفة يجب أن تظل قيمتها ثابتة قدر الإمكان وأن لا تتذبذب قيمتها، الأمر الذي معه ينقص من وظائفها كمقياس مشترك للقيمة، وقيمة العملة كميات آلية المنتجات أو الخدمات التي يمكن الحصول عليها بالنقود، وهذا يعني أنه إذا أمكن بمبلغ نقدي معين أن نشترى كميات أكثر من المنتجات والخدمات أو بعبارة أخرى، إذا هبطت الأسعار فإن معناه أن قيمة العملة قد ارتفعت، وعلى خلاف ذلك إذا أصبح من المتعذر الحصول بنفس القيمة من العملة على كميات أقل من المنتجات والخدمات، أي إذا ارتفعت الأسعار فإن هذا معناه أن قيمة العملة قد انخفضت.

المطلب الأول: تخفيض قيمة العملة:**1-1 مفهوم تخفيض قيمة العملة:**

يقصد بتخفيض قيمة العملة في سوق الصرف أن تقرر الدولة تخفيض عدد من وحدات النقد الأجنبي المعادلة لوحدة النقد الوطني، كذلك عندما تقرر إنقاص وزن الذهب الذي تمثله وحدة النقد الوطنية.

1-2 أسباب تخفيض قيمة العملة:

تلجأ الدولة إلى تخفيض قيمة عملتها كوسيلة للتغلب على بعض مشاكلها الاقتصادية وعلى الأخص مشاكل ميزان المدفوعات، فقد عانت الكثير من الدول في فترة الكساد العالمي من العجز في ميزان مدفوعاتها وبالتالي من نقص في الأرصدة الذهبية وأرصدة العملات الأجنبية فرأت بعض هذه الدول علاج هذه المشكلة عن طريق تخفيض قيمة عملتها حتى تخفف الضغط على ميزان المدفوعات، فتخفيض القيمة الخارجية لعملة دولة معينة يؤدي إلى تنشيط الصادرات وهذا ما يستلزم أن تكون أسعار السلع الأجنبية مقومة بعملة تلك الدولة مرتفعة مما يؤدي إلى الحد من الواردات، على أن النتيجة النهائية لتخفيض قيمة العملة تتوقف على مدى مرونة العرض والطلب للصادرات والواردات⁽¹⁾

فإذا كان الطلب الخارجي على صادرات الدولة التي قامت بالتخفيض مرناً وكان العرض من المنتجات المعدة للتصدير، مرناً كذلك فإن التخفيض سيؤدي إلى زيادة الصادرات، وبالمقابل إذا كان الطلب الداخلي يعني السلع المستوردة، مرناً كان المعروض منها مرناً كذلك أدى تخفيض قيمة عملة ذلك البلد إلى الحد من المدفوعات الأجنبية نتيجة ارتفاع الأسعار للعملات الأجنبية مما يؤدي إلى إعادة توازن ميزان المدفوعات.

أما إذا زاد الطلب على الميزان الخارجي على المنتجات المحلية نتيجة التخفيض قيمة العملة ولم تتمكن الدولة من زيادة إنتاجها حين ذلك تكون النتيجة نقص حصيللة الصادرات بدلاً من ارتفاعها، كما يترتب على عدم مرونة الطلب المحلي وعلى الواردات زيادة قيمة الواردات بنسبة أكبر من قيمة الصادرات، وبذلك لا تنجح سياسة التخفيض في إعاد التوازن إلى ميزان المدفوعات.

(1) محمود حسين حسنى "أثر التخفيض على ميزان التجاري" مرجع سابق ص 80

كما تتوقف النتيجة النهائية لتخفيض قيمة العملة على عدم قيام الدول الأخرى بتخفيض القيمة الخارجية لعملاتها، وكذا أن لا يتردد الشك في الأسواق النقدية بأن هذا التخفيض سيعقبه تخفيض آخر، إضافة إلى ذلك تتوقف النتيجة النهائية لتخفيض قيمة العملة على مدى ثبات الأسعار الداخلية.⁽¹⁾

1-3 أهداف تخفيض قيمة العملة: ويمكن إجمالها فيما يلي:

موازنة العجز في الميزان التجاري حيث أن تخفيض قيمة العملة يشجع الأجانب على طلب السلع الوطنية، فتزداد الصادرات، بينما يؤدي تخفيض قيمة العملة من الناحية الأخرى إلى التقليل من الاستيراد وبذلك يتلاشى العجز في الميزان التجاري.⁽²⁾

يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى زيادة التصدير ومن ثم زيادة التشغيل والإنتاج في صناعات التصدير فيتسع في الاقتصاد كله، وبذلك قد تلجأ الدولة بتخفيض قيمة عملتها عندما ترغب في تحقيق سياسة توسعية.

قد تلجأ الدولة لتخفيض قيمة العملة بغرض تثبيت دخول المصدرين المحليين، فينخفض دخلهم بالعملة الوطنية نتيجة انخفاض أسعار سلعهم في الخارج ومن ثم يستمر ثبات الإنفاق النقدي الداخلي على ما هو عليه فلا تحدث أي آثار انكماشية في الداخل.

قد تهدف الدولة من تخفيض قيمة عملتها الحصول على أرباح إعادة تقويم كمية الذهب المستعمل كغطاء للإصدار، وتستخدم الدولة هذه الأرباح في تغطية ما قد تعانيه من عجز في ميزانياتها.⁽¹⁾

1-4 الآثار الاقتصادية لسياسة تخفيض قيمة العملة:

يؤدي التخفيض إلى الأضرار ببعض الطبقات، كما يؤدي إلى إفادة البعض الآخر فالتخفيض يؤثر على مستويات الأسعار، وبالتالي في الدخل الحقيقية.

فارتفاع أسعار الواردات وارتفاع أسعار الصادرات، نتيجة لتخفيض العملة يؤدي إلى الإضرار بأصحاب الدخل الثابتة كالموظفين وحملة السندات وأصحاب العقارات وأرباب المعاشات والإعانات، ويزداد العبء الحقيقي كلما كانت مرونة الطلب لتلك الفئات على الواردات قليلة، أي كلما كانت مقدرتهم محدودة على الاستغناء عن السلع (الاستهلاكية) المستوردة، أما حملة الأسهم وأرباب الصناعات ورجال الأعمال، ولاسيما العاملون في قطاع التصدير والمتعاملون في التبادل الدولي، فإن دخولهم تزداد بنسبة تفوق الزيادة في نفقات المعيشية.⁽²⁾

(1) محمود حسن حسني "أثر التخفيض على ميزان التجاري" كلية القاهرة ص 80-81

(2) ضياء المجيد الموسوي "الاقتصاد النقدي" دار الفكر الجزائر 1993 ص 23

(1) ضياء مجيد الموسوي-الاقتصاد النقدي مرجع السابق ص 23-24

(2) محمود حسن حسني "اثر التخفيض على ميزان التجاري" ص 84-85

مفروض أن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى انخفاض أثمان السلع الوطنية مقومة بالعملة الأجنبية، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الصادرات وزيادة الإيرادات من العملات الأجنبية، إلا أن التخفيض كثيرا ما يؤدي إلى عكس ذلك.

فالتخفيض يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات، فلو أن الجانب الأكبر منها يتكون من السلع الاستهلاكية، المواد الأولية والوقود اللازم للصناعة، أدى ذلك إلى ارتفاع الأجور وكذلك تكاليف الإنتاج، ومن ثم ترتفع الأسعار مما يؤدي إلى عرقلة الزيادة في الصادرات.

إذا افترضنا أن التخفيض يؤدي إلى زيادة الصادرات وتقييد الواردات فسيترتب على ذلك زيادة الدخل القومي للبلد المخفض لقيمة عملته وزيادة حجم التشغيل فيه، لأن زيادة الصادرات تعتبر إضافيا للدخل القومي، مما يؤدي إلى تزايد الدخل ولكن عندما يزيد الدخل القومي للبلد يزيد الاستيراد طبقا للميل الحدي للاستيراد، وإذا نظرنا إلى ما يحدث في البلاد الأخرى وجدنا عكس ذلك تماما.

في الأخير نستطيع القول أن تخفيض العملة تعتبر سياسة من السياسات التي تستخدمها الدول في معالجة موازين مدفوعاتها، وحتى تكون هذه السياسة ناجحة لا بد أن تطبق بصورة محكمة وإلا فإنها لن تعود النتائج المرجوة منها.

عندما يرافق سياسة تخفيض قيمة العملة ارتفاعا في معدلات التضخم ذلك لأن هذا التخفيض يؤدي إلى زيادة التكاليف (الأجور مثلا)، والتي تؤدي بدورها إلى زيادة الطلب على السلع المحلية مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بذلك تفاقم معدلات التضخم، وبالتالي يعتبر السياسة التخفيضية لقيمة العملة (التضخم).⁽¹⁾

(1) محمود حسن حسني "أثر التخفيض على ميزان التجاري ص 87-88"

المطلب الثاني: رفع قيمة العملة:**1-2 رفع قيمة العملة:**

يلجأ إلى هذا الإجراء عندما يبلغ تدهور في قيمة العملة درجة كبيرة في نتيجة الإفراط الشديد في الإصدار النقدي من جانب السلطات العامة ، ومثل هذا الإجراء تم في بعض الدول الأوروبية لاسيما في ألمانيا سنة 1933 وفي فرنسا في منتصف الستينات عندما تم استبدال الفرنك القديم بالفرنك الجديد ويتم ذلك إما برفع قيمة العملة بالنسبة للقوة الشرائية، وإما رفع قيمة العملة بالنسبة للذهب.

2-1 رفع قيمة العملة بالنسبة للقوة الشرائية:

وهذا يحدث عقب ارتفاع الأسعار الناجم عن الإفراط في إصدار العملة الورقية غير القابلة للتحويل إلى ذهب، وهنا تلجأ السلطات إلى إتباع سياسة اقتصادية، تؤدي إلى انخفاض الأسعار، كان الأجور، والإيجارات أو تزيد من الضرائب أو تشجع استخدام تقنيات فنية في القطاعات الإنتاجية المختلفة من أجل تخفيض تكاليف الإنتاج وبالتالي أسعار البيع.

وإذا نجحت السلطات في خفض الأسعار، فيعني ذلك أن قيمة العملة قد ارتفعت، أو أن العملة قد عادت لها قيمتها السابقة قبل حدوث ارتفاع في الأسعار.

2-2 رفع قيمة العملة بالنسبة للذهب:

يستوجب هذا التدبير تدخل الدول في سوق صرف العملة الوطنية، بحيث تزيد من ثقل الذهب التي تنسب إليه قيمة النقود الورقية في المعاملات والصفقات المصرفية الخارجية ولا يسير هذا الإجراء إلا إذا كان رعايا الدولة يملكون في الخارج ديون على الغير كبيرة وهامة، بحيث تؤدي إلى زيادة الطلب على عملة الدولة في سوق الصرف الدولي، وذلك لكي توازن عرض هذه العملة على الأقل، ولكي يزيد سعرها وقيمتها بصورة تدريجية في السوق الدولية، وهذا يفترض أن يكون الميزان التجاري لهذه الدولة فائضا لمصلحتها، ولذلك فإن تطبيق هذه التدابير لا يأتي لأي دولة كانت، وتزداد الصعوبة عندما نعلم أن ارتفاع قيمة عملة الدولة في الخارج يؤدي إلى تقليل صادراتها، الأمر الذي يستوجب ضرورة بذل الجهود لتخفيض تكاليف الإنتاج في الداخل.⁽¹⁾

(1) مذكرة ماجيستير "أثر التغير في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي" جوان 2010 ص 116-117

المبحث الثاني: الوضع الاقتصادي العام وتطور أنظمة وأسواق الصرف في الجزائر:

مر الاقتصاد الجزائري بعدة مراحل منذ الاستقلال ولكل مرحلة خصوصياتها و ظروفها المحلية والدولية وسنحاول في هذا المبحث إبراز أهم خصائص كل مرحلة و الإصلاحات خاصة في مجال الصرف كما عرف الاقتصاد الجزائري تطبيق عدة نظم الصرف وتميز تحديد سعر الصرف في المراحل الأولى بالطابع الإداري وقد تأثر نظام الصرف بالمراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: الوضع الاقتصادي العام:

تميز الاقتصاد الجزائري بمروره بعدة مراحل يمكن إجمالها في مايلي:

1-1 مرحلة 1: مرحلة ما بعد الاستقلال(1962-1970):

اعتبرت هذه المرحلة كمرحلة انتقالية خاصة وصعبة في نفس الوقت وكانت تعرف عدة صعوبات اقتصادية ومالية وسياسية واجتماعية وقد اتخذت فيها أهداف أولية الهادفة إلى بناء الاشتراكية من خلال وضع نظام التسيير الذاتي وخلق المؤسسات الوطنية وكذلك الدواوين الوطنية لتوجيه الأعمال الاقتصادية والاجتماعية وتقرير استخدام مجموع الوسائل التي تملكها الأمة في الاتجاه المطلوب لتحقيق أهداف التنمية الشاملة حسب ترتيب الأولويات وفقاً لما يقتضيه البناء الاشتراكي ولتحقيق ذلك وجب التحكم في القوى الاقتصادية (وسائل الانتاج التمويل) للبلاد وقد نجحت الجزائر في هذا السعي عن طريق تأميم أراضي المعمرين سنة 1963 المناجم 1966 البنوك والشركات التأمين سنة 1966 بالإضافة إلى تأميمات أخرى .⁽¹⁾

⁽¹⁾ محمود حميدات "مدخل للتحليل النقدي" ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر 1996 ص 125-126

1-2 المرحلة 2: مرحلة النمو الاقتصادي (1974-1986):

وتمتد هذه المرحلة من بداية الوفرة البترولية إلى غاية ظهور أزمة المحروقات 1986م والتي كان سببها المتغيرات الخارجية وانعكاساتها على ميزان المدفوعات وسعر الصرف العملة الوطنية وتقرر توظيف 100 مليار دينار بين (1974-1977) منها النصف لتقويم المحروقات مما أدى إلى بروز عدم التوازن لفائدة قطاع المحروقات والصناعات الثقيلة (كيمياوية ميكانيكية) ، ونظرا لطبيعة الاستثمارات ذات الكثافة الرأسماليو والمكلفة وعدم كفاية الموارد المحلية لجأت الجزائر إلى الاقتراض من الخارج مما أدى إلى الارتفاع المستمر في حجم الديون الخارجية من سنة إلى أخرى، فبعدما كانت المديونية الخارجية تقدر بحوالي 0.95 مليار دولار سنة 1970 وصلت إلى 12 مليار دولار نهاية سنة 1977 لترتفع إلى 17 مليار دولار سنة 1980.

1-3 مرحلة 3: مرحلة الانكماش الاقتصادي (1986-1998):

إن اعتماد الجزائر على موارد المحروقات بنسبة تفوق في كل مراحل تطور الاقتصاد الجزائري 95% أدى إلى حدوث أزمة حقيقية عندما انخفضت أسعار المحروقات في سنة 1986 وانخفضت القيمة الحقيقية للدولار وارتفعت حجم الواردات من السلع والخدمات الضرورية والترفيهية ، مما أدى إلى عجز في ميزان المدفوعات وارتفاع حجم المديونية الخارجية ونسبة خدمات الدين الخارجي .

وانخفضت أسعار البترول من 27 دولار للبرميل سنة 1985 إلى أقل من 14 دولار سنة 1986 أي بانخفاض قدر ب 4.8 مليار دولار خلال سنة واحدة أي بنسبة 38% مما أثر بشكل كبير على التوازن الاقتصادي خاصة ميزان المدفوعات مما تطلب إعادة النظر كلية في السياسات الاقتصادية خاصة سياسة سعر الصرف وفي نفس الفترة أدى انخفاض أسعار البترول إلى ارتفاع مستمر للديون الخارجية المتوسطة والطويلة الأجل.⁽¹⁾

(1) محمود حميدات "مدخل للتحليل النقدي" مرجع سابق ص 127-128

جدول رقم (2): بعض المؤشرات الاقتصادية للجزائر 1985-1990

1990	1989	1988	1987	1986	1985	الوحدة	
1.3-	4.4	1.8-	1.2-	0.3-	5.5	%	التغير في PIB
1.92	0.99-	1.38-	0.11	3.27-	0.81	US\$	ميزان المدفوعات
0.22-	0.66-	0.8-	0.01	1.14-	1.37	US\$	الديون
66.34	69.54	78.35	56.23	63.36	35.25	%	خدمة ديون/صادرات
0.67	0.93	1.13	2.22	1.73	2.67	شهر	احتياطي الصرف أشهر من الواردات
17.11	21.26	21.36	21.37	16.16	13.71	%	البطالة
26.62	18.44	16.10	18.85	14.7	28.84	US\$	سعر البرميل للبتروول

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz

إن المتمعن لهذا الجدول يرى الحالة التي آل إليها الاقتصاد الجزائري وضرورة إدخال إصلاحات جذرية وسنقوم بتحليل هذه الاختلالات وأسبابها من خلال توقفنا عند كل نقطة من نقاطه نلاحظ أن التغيرات الحاصلة في PIB والتذبذبات الكبيرة من سنة إلى أخرى راجع أساسا إلى التغيرات التقلبات الحادثة في أسعار النفط، كما نلاحظ أن وضع التجارة الخارجية كانت في مأمن قبل الأزمة البترولية سنة 1986 حيث عرف الميزان التجاري فائضا معتبرا خلال السنوات 1982 إلى 1985 لكن هذا الوضع لم يستمر إذ أنه في 1986 عرف الميزان التجاري عجزا ب 3.27 مليار دولار وذلك سبب انخفاض أسعار النفط بنحو 50% وبعد هذه الأزمة التي مر بها الاقتصاد الوطني حدث انتعاش في سنة 1987، ثم سرعان ما سجل عجز في كل من سنة 1988 و 1989 سبب زيادة واردات المواد الغذائية والاستهلاكية رغم بداية انزلاق الدينار في 1989 إلا أن أثره لم يظهر على الميزان التجاري.

ويتبين لنا كذلك العجز المتواصل لميزان المدفوعات الذي بلغ ذروته سنة 1986 ب (-1.14) مليار دولار وبالتالي ظهرت حقيقة الاقتصاد الوطني تضرره بالعوامل الخارجية⁽¹⁾

(1) محمود حميدات "مدخل للتحليل النقدي" مرجع سابق ص 131-13

كما نلاحظ أن نسبة خدمة الدين بالنسبة للصادرات هي مرتفعة بنسبة كبيرة جدا خلال فترة الدراسة، وتقلبات هذه النسبة متعلقة أساسا بأسعار البترول (قلة قيمة الصادرات) هذا من أجل وكذلك قيمة الديون المرتفعة من جهة أخرى ومن الجدول يتضح لنا أن أكبر نسبة كانت في سنة 1988 بـ 78.35% وهي نسبة لا تبشر بالخير الاقتصاد الوطني المتعلق أساسا بأسعار البترول.

كما نلاحظ أن نسبة البطالة مرتفعة جدا خاصة وأن الشعب الجزائري أغلبيته شباب هذه الميزة التي يفقدها العديد من الدول تبقى مهمشة في بلد يعيش الفقر و الأزمات، أما فيما يخص الاحتياطات فكانت لا بأس بها خاصة في سنة 1985 بسبب الارتفاع الحاصل في صادرات المحروقات، أما في باقي السنوات فكان الاحتياطي موجب لكل يتجه نحو الانخفاض إذ يظهر في الجدول سنة 1988 ذو القيمة 1.13 مليار دولار وبالمقارنة بالقيم المذكورة خلال باقي السنوات إذن تناقص هذا الرصيد جعل الجزائر تلجأ إلى المؤسسات المالية الدولية للدولة خاصة وأن الديون أصبحت تلتهم أو تهدد هذا الاحتياطي، أما فيما يخص الديون الخارجية فيمكن اعتبار هذه الفترة هي فترة تكوين المديونية التي بقيت آثارها إلى يومنا هذا.

المطلب الثاني: تطور نظام الصرف الجزائري:

قبل قانون النقد والقرض (90-10) سنة 1990م كانت النقود في الجزائر عبارة عن ظاهرة حسابية فقط وكانت هذه السياسة تدخل في إطار حماية الاقتصاد الوطني وتفادي هجرة رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة، فاستقرار سعر صرف الدينار هي السمة الغالبة التي طبعت الاقتصاد في ظل نظام اقتصادي يقوم على التخطيط المركزي وصرامة نظام الرقابة على الصرف إلا أن هذا الاستقرار كان مبنيا في الأصل من حيث نظام التسعير والصرف على الفرنك الفرنسي، فمع تدهور قيمة هذا الأخير لجأت الجزائر إلى استعمال سلة من العملات لتحديد قيمة الدينار ثم بعدها إتباع سياسة إنزلاق الدينار بهدف تخفيف حدة الصدمات التي وقعتها الأزمة الاقتصادية العالمية بداية 1986

وتتمثل المراحل التي مر بها الصرف الجزائري فيما يلي⁽¹⁾

وذلك قصد الحفاظ على استقراره وكذا استقلالته عن أية عملة من العملات القوية أو منطقة من المناطق النقدية هذا بالإضافة إلى سعي السلطات النقدية أنذاك إيجاد نظام تسعيرة يتفادى السلبيات التي عرفها نظام الصرف في المرحلة السابقة والمتمثلة أساسا في:

-عدم خضوع تسعيرة الدينار الجزائري لتطور معدلات التبادل.

-عدم تأثير التسعيرة بتطور رصيد الميزان التجاري.

وبالتالي فإن القوة الشرائية للدينار أصبحت تتحدد عن طريق علاقة ثابتة بين هذا الأخير وسلة من عملات اختيرت على أساس وزنها و أهميتها في المبادلات والتسويات الخارجية، ويلعب الدولار الأمريكي دور العملة الوسيطة باعتبار العملة الرئيسية التي يتمحور حولها هذا النظام ، بحيث تسمح تسعيرتها على مستوى سوق صرف باريس بتحديد تسعيرة بقية العملات المكونة للسلة ومنه تحديد القيمة الخارجية للدينار تحسب معاملات الترويج المستعملة على أساس هيكله الجانب المدين بميزان العمليات الجارية الذي يشمل:

-الواردات من السلع والخدمات.

-الفوائد المدفوعة على خدمة الديون الخارجية.

-تسديد رأس المال.

2-التسيير الآلي لسعر صرف الدينار:

إن الأزمة الاقتصادية العالمية التي ظهرت بوادرها سنة 1986.

أثرت بشدة على الاقتصاد الجزائري إلى حد الإنسداد والسبب يعود إلى تزامن أزميتين ذات منشأ خارجي والمتمثلتين في التدهور الرهيب و المتواصل للأسعار المحروقات هظه الأخيرة التي تعتبر مصدر العملات الصعبة هذا بالإضافة إلى تذبذب قيمة الدولار الأمريكي في أسواق الصرف العالمية علما أن إيرادات الصادرات

(1) محمود حميدات "مدخل للتحليل النقدي" مرجع سابق ص 133-134

هي مقومة بدلالة الدولار الأمريكي أدى هذا الوضع بالسلطات الجزائرية، أنذاك إلى التفكير في إدخال إصلاحات هيكلية عميقة تمس كافة المجالات الاقتصاد الوطني (النقدي والمالي).⁽¹⁾

ومن أجل بلوغ هذا الهدف لجأت السلطات النقدية بداية من سنة 1987 إلى تعديل سعر صرف الدينار بهدف الموافقة بين المتاح من العملات الصعبة وحجم الطلب على السلع والخدمات الأجنبية كما أصبح للبنوك التجارية إمكانية التمتع بوضعية الصرف تودع كودائع لدى بنك الجزائر كما تم السماح بالقيام بمكاتب صرافة للصرف الأجنبي وقد تم تعديل سعر الصرف كما يلي:

3-الانزلاق التدريجي:

هو إجراء يستهدف خفض قيمة الدينار الجزائري بطريقة تدريجية ومراقبة تم العمل به طيلة الفترة الممتدة من إلى غاية بداية 1991 حيث انتقل معدل صرف الدينار من 4.9دج=1دولار نهاية 1987 إلى 8.03 = 1 دولار في نهاية 1989 وانطلاقا من نوفمبر 1990 و تماشيا مع تسريع تطبيق الإصلاحات تم تسريع عملية الانزلاق بشكل ملحوظ حيث انتقل معدل الصرف الدينار إلى 12.119دج=1دولار في نهاية 1990 وقد استمر الانزلاق السريع في بداية 1991 بهدف الوصول به إلى مستوى الذي يسمح باستقراره وبالتالي إمكانية تحرير التجارة الخارجية وقد أعلن عن هذه الإجراءات بالفعل خلال الفصل الثاني من سنة 1991 و على هذا الأساس تم تعديل معدل صرف الدينار ليصل 15.88دج=1دولار نهاية يناير 1991 ثم 16.59دج=1 دولار في نهاية فيفري 1991 ليصل 17.76دج=1دولار في نهاية مارس 1991 وفي نهاية 1991 اتحد مجلس النقد والقرض وفقا مع صندوق النقد الدولي قرار تخفيض الدينار ب 22 % بالنسبة للدولار وبهذا التخفيض بلغ معد صرف الدينار 22.5دج=1 دولار ثم استقر سعر الصرف الدينار 36دج=1 دولار ويقوم البنك الجزائر بتسيير الدينار الجزائري وفقا لنظام التعويم المدار لسعر الصرف بداية سنة 1996 وهذا بالتدخل في سوق الصرف ما بين البنوك.⁽²⁾

(1) محمود حميدات "مدخل للتحليل النقدي" مرجع سابق ص 140-141

(2) محمود حميدات "مدخل للتحليل النقدي" مرجع سابق ص 143-144

المبحث الثالث:دراسة حالة الجزائر

المطلب الأول:تطورات سعر صرف الدينار وميزان المدفوعات 1996-2004:

لقد بدأ العمل بسعر صرف الدينار المرن بمقتضى التعليم رقم 95/08 المؤرخ في 95/12/23 والمتعلقة بسعر الصرف بحيث يشكل البنك المركزي سوقا ما بين البنوك للصرف ونمو سوق تحدث فيه الصفقات على العملة الصعبة ويحدد سعر الصرف الدينار الجزائري حسب العرض والطلب فكل متدخل في السوق بإمكانية التخلي أو اكتساب عملة صعبة حسب وضعية (الفائض أو الحاجة) لهذه العملية والجدول التالي يبين مؤشرات سعر الصرف الدينار لهذه المرحلة.

الجدول رقم3: تطور سعر صرف الدينار من 1996 إلى 2004

2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	
72.71	72.61	79.72	77.21	75.26	66.57	58.73	59.70	54.4	سعر الصرف برسمي مقابل الدولار
113.2	115.6	114.0 1	110.45	107.70	110.1 4	119.64	114.15	103.9 4	سعر الصرف الحقيقي

المصدر: منشور صندوق النقد الدولي 2002 وبنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz

نلاحظ أن سعر الصرف الرسمي انخفض خلال هذه الفترة بمعدل 7.74% سنويا وأكبر نسبة انخفاض سجلت سنتين 1999 و 2000 بقيمة 66.57 و 75.26 كمقابل الدولار على التوالي، أما السنوات الأخرى فقد عرفت انخفاض طفيف تراوح ما بين 75.26 و 77.21 وخلال هذه الفترة نلاحظ أنه مازال هناك تباين بين سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الرسمي بمعدل يقارب 65% سنويا، ومن هذا نرى أن سعر الصرف الدينار لم يصل مستواه الحقيقي لكل معدل الارتفاع في سنة 2002 كان 34% ليصل سعر الصرف الحقيقي إلى مستواه التوازني سنة 2003.⁽¹⁾

وهذا راجع لتطورات الخاصة بتسعيرة الدينار بالتقييم القوي الذي عرفه الأورو بالنسبة للدولار الأمريكي في هذه السنة حيث نجاعة المحققة من 2003 سواء من الإنتاجية المحققة الاقتصاد الوطني مقارنة مع إنتاجية اقتصاديات الدولة الشريكة تجاريا و كذا سعر الحقيقي للبتروول والتي مكنت من وضع.

حيث XHH: تمثل قيمة الصادرات خارج المحروقات فإن معامل الارتباط يساوي 4.42.4Y

بافتراض $d=0$: H_0

$H_1=d \neq 0$

⁽¹⁾ www.bank-of-algeria.dz موقع بنك الجزائر

حيث $1.048 < 2.015$ أي $TC < TT$ وهو ما يؤيد ضعف العلاقة بين المتغيرين كما نجد أن معامل التحديد 18% وهذه النسبة التي يمكن لسعر الصرف الدينار أن يفسر بها تغيرات قيمة الصادرات خارج المحروقات أين تغيرات سعر الصرف لم يكن لها أي أثر في تحسين مستوى الصادرات خارج المحروقات ويبقى مشكل تنويع الصادرات يطرح نفسه بكل حدة رغم الإصلاحات العديدة التي قامت بها السلطات ودخول الجزائر في مرحلة تحرير التجارة الخارجية، وهذا كله من أجل التخفيف من هذا المشكل.⁽¹⁾

جدول رقم 4: تطور الواردات للفترة 1996-2004

2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	
17.95	13.32	12	9.482	9.345	9.959	8.632	8.132	9100	الواردات (مليار دولار)

المصدر: البنك المركزي www.bank-of-algeria.dz

نلاحظ أن انخفاض حجم الواردات في سنة 1997 إلى 8.132 مليار دولار أمريكي وهذا يعود إلى تحسين الظروف المناخية في هذه السنة وارتفاع الناتج المحلي وخاصة المنتجات الزراعية، تحقيق ارتفاع حوالي 8.632 في سنة 1998 ليعرف استقرار من سنتين (2001-2000) سواء بما يتعلق المستوى السنوي (9.3، 9.4 مليار دولار) ليصل مستوى الواردات من السلع سنة 2004 حوالي 17.95 مليار دولار أمريكي، ويفسر هذا الارتفاع شكل أساسي، بالزيادة في الواردات سلع التجهيز المرتبطة بالزيادة في معدل النمو والتسجيل معدل الاستثمار في الاقتصاد الوطني وكان الارتفاع الكبير 20% في 2003 الأورو مقابل الدولار أثر تقييمي معتبر على الواردات معبر عنها بالدولار بالإضافة إلى حوالي 50% من الواردات السلع والخدمات مقيمة بالأورو.

$$XHH=47.438+35.92TC$$

بحيث XHH: تمثل قيمة الصادرات خارج المحروقات فإن معامل الارتباط يساوي 42.4Y بافتراض:

$$H0:X=0$$

$$H1:X1 \neq 0$$

حيث $1.048 < 2.015$ أي $TT < TT$ وهو ما يؤدي ضعف العلاقة بين المتغيرين كما نجد أن معامل التحديد 18% وهذه النسبة التي يمكن لسعر الصرف الدينار أن يفسر بها تغيرات قيمة الصادرات خارج المحروقات أين تغيرات سعر الصرف لم يكن لها أي أثر في تحسين مستوى الصادرات خارج المحروقات⁽¹⁾

(1) www.bank-of-algeria.dz موقع: بنك الجزائر عبر شبكة الأنترنت

(1) www.bank-of-algeria.dz موقع: بنك الجزائر عبر شبكة الأنترنت

المطلب الثاني: أثر تغير سعر الصرف على الميزان الجاري وميزان الخدمات وميزان رأس المال

1- الميزان الجاري:

لقد عرف الميزان الجاري تذبذبا في نهاية التسعينات نتيجة تذبذب الصادرات من المحروقات لكن وبداية 2000 بدأ يحقق فائضا ليصل في 2002 إلى 4.36 مليار دولار أمريكي، في حين لم يتعدى الحساب الجاري الخارجي مبلغ 88 مليار دولار أمريكي في 2003 وسيجبل بعدها أداء مميّزا بفائض قدره 11.2 مليار دولار من 2004 وارتباطا مع الزيادة فائض الحساب الجاري في الميزان المدفوعات فقد توسع العجز في حساب الخدمات و حساب رأس المال والذي ستوضحه فيما يلي:

1-1 حساب الأثر على ميزان المدفوعات:

جدول رقم 5: تطور ميزان الخدمات للفترة 1996-2004

2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	
4.12-	4.55-	3.2-	3.22-	4.16-	4.13	3.48	3.3-	3.8-	صافي الخدمات (مليار دولار)

المصدر: بنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz

الملاحظة من الجدول أن رصيد ميزان المدفوعات مسجلا عجزا لهذه الفترة والذي وصل أعلاه في سنة 2003 بعجز 4.55 أن تعتبر تعزيز في وضعية المدفوعات الخارجية خاصة في هذه السنة حيث اتساع العجز في بند الخدمات في الميزان المدفوعات وضعية جديدة، يمكنها أن تؤثر سلبا على المدى المتوسط في الوضعية المالية الخارجية على اعتبار أن عملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة لمفاوضات هامة بشأن مواصلة تحرير الخدمات كما يرجع العجز المتواصل في حساب الخدمات لاعتماد الجزائر على خدمات الدول الأخرى كنقل صادرات البترول وكراء طائرات بعثات التكوين والعلاج.⁽¹⁾

(1) موقع بنك الجزائر

و العلاقة بين رصيد الخدمات وتغيرات سعر الصرف تبينها معادلة خط الانحدار البسيط التالية:

$$BS=79.130+3.302TC$$

حيث BS:رصيد ميزان الخدمات

فإن معامل الارتباط بين رصيد ميزان الخدمات وسعر الصرف يساوي 13.2% وهو ارتباط جد ضعيف أو منعدم.

وبافتراض أن:

$$H0:X=0$$

$$H1:X \neq 0$$

حيث TC=298 ، TT=2.015 ، إذن TC<TT

وهذا ما يؤكد ضعف الارتباط بين سعر صرف الدينار وميزان الخدمات و بالرغم من التصحيحات الهيكلية لتحرير التجارة والخدمات فإنها لم تسجل تحسن في هذه المرحلة وهذا يعود لاعتماد الجزائر على الخدمات الخارجية أكثر من تقديمها للخارج.⁽¹⁾

جدو رقم 6: تطور جدول رأس المال للفترة : 2004-1996

2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	
1.9-	1.81-	1.11-	0.87-	1.36-	2.4-	0.83-	2.29-	3.3-	صافي رأس المال (مليار دولار)

المصدر: بنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz

⁽¹⁾ موقع بنك الجزائر

2-1 الأثر على حساب رأس المال:

نلاحظ ان ميزان رأس المال سجل أرصدة سالبة على طول الفترة تراوحت بين 0.87 و 33 مليار دولار أمريكي بمعدل -1.88 مليار دولار للسنة، ولقد سجلت الاستثمارات الخارجية 2001 ارتفاعا محسوسا في حدود 1.18 مليار دولار بسبب دفع شركة أوراس كوم للقسط الأول من حصة ورخصة الثانية من الهاتف النقال، ولقد توسع العجز في حساب رأس المال في سنة 2003 مقارنة بمستواه (700 مليون دولار) في سنة 2002 وفي حين شهد ارتفاع ضئيل لعجز حساب رأس المال لميزان المدفوعات سنة 2004، ومن خلال معادلة خط الانحدار البسيطة التالية:

$$BCAP=79.435+7.644TC$$

حيث BCAP رصيد ميزان رأس المال

فإن معامل الارتباط البسيط 63.54% وضعيف نوعا ما.

بافتراض أن $H_0: X = 0$

$H_1: X \neq 0$ حيث أن $2.615 > 1.840$ أي $TT > TC$

وهو ما يؤكد ضعف الارتباط بين سعر صرف الدينار ورصيد ميزان رأس المال إلا أن معامل التحديد يساوي 40.4% وهي النسبة التي تفسر بها رصيد ميزان رأس المال وعلى هذا الأساس فإن سعر صرف الدينار لم يكن له دور في تحديد رصيد ميزان رأس المال بعد دراسة مدى ارتباط سعر صرف الدينار باستثناء الميزان التجاري الذي كان له ارتباط ونسبي مع هذه الأخير.⁽¹⁾

(1) موقع بنك الجزائر

خلاصة:

بعد دراسة التطبيقية لحالة الجزائر وتبعاً لهيكلها الاقتصادي ومختلفة تطورات سعر الصرف وكذا مختلف السياسات التي اتخذتها لإعادة التوازن لميزان المدفوعات.

فالبينظر إلى السياسات التي أفرزتها الرقابة على الصرف في الجزائر منها الارتفاع في تقييم، أدى بالجزائر إلى إعادة النظر في تقييم الدينار فكان التخفيض في سنة 1991 و 1994 لكن هذا التخفيض لم يكن له فعالية، يعود لهيكل التجارة الخارجية للجزائر واعتمادها على صادرات المحروقات بنسبة كبيرة وكذا عدم مرونة جهازها الإنتاجي وبتوقيع الجزائر لاتفاق القرض الموضوع مع صندوق النقد الدولي كانت قد قطعت أشواطاً في تحرير تجارتها، والذي كان الهدف منها تحرير المبادلات عن طريق رفع الرقابة على الصرف وكذا قابلية التحويل للدينار وتعزيزها بتعويم الدينار الذي كان سنة 1996 رغم الإصلاحات التي قامت بها الجزائر من أجل تحرير المبادلات وسعر الصرف، فإن ذلك لم يكن له أثر على الصادرات خارج المحروقات وكذا ميزان الخدمات وميزان رأس المال التي لم تشهد تحسناً مقارنة لما كان مخطط لها.

ورغم تحسن رصيد ميزان المدفوعات في السنوات الأخيرة، إلا أن هذا لا يعود للإجراءات المتخذة وإنما كان راجع لارتفاع أسعار النفط.⁽¹⁾

(1) الحلوا موسى بخاري مرجع سابق ص 85

الخطاتمة

الخاتمة العامة

لا يمكن بأي حال من الأحوال فهم الظواهر الاقتصادية أو غيرها إلا بعد الخوض في أصولها وجذورها والرجوع بها على أصلها الطبيعي وسياسة العام ودراسة تطورها عبر الزمن بالاستعانة بأدوات منهجية علمية مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار ومختلف الأفكار والمدارس المساهمة.

انطلاقاً من هذا التطور جاءت دراستي لموضوع علاقة ميزان المدفوعات بسعر الصرف باعتباره إحدى الأدوات الهامة التي تلجأ إليها الدول قصد استعادة التوازنات الداخلية ومن ثمة الخارجية وأقصد بذلك ميزان المدفوعات الذي يظهر لنا المركز العالي للدولة اتجاه بقية العالم ومستوى النشاط الاقتصادي.

والدولة إذا انتهجت نظام صرف مرن فإنه لن يستمر نظراً الآليات التسوية التلقائية تبدأ من إعادة التوازن تدريجياً، وهي غير ممكنة للبلد التي يتبع نظام صرف ثابت، وبالتالي يستمر الاختلال مما أدى بالسلطات النقدية اللجوء إلى إجراءات تتمثل في سياسات سعر الصرف وأهمها وسياسة تحرير المبادلات وسعر الصرف التي أصبحت مفروضة من طرف هيئات ومنظمات دولية باعتبار أي العالم اليوم يتجه نحو التبادل والتكامل الدولي.

والجزائر دولة من الدول التي انتهجت هذه السياسة حيث قامت بالعديد من الإصلاحات من أجل تحرير المبادلات وسعر الصرف لكن ورغم تحسن رصيد ميزان المدفوعات في السنوات الأخيرة إلا أن هذا يعود للإجراءات المتخذة وإنما راجع الارتفاع أسعار النفط.

لكن الشيء الذي يمكن احتسابه هو تطور الاقتصاد الكلي للسنوات 2000 إلى 2004 كما تم تحقق على وجه الخصوص استقرار الصرف الفعلي الحقيقي لدينار خلال 2004 بعد أن وصل مستوى توازني له في 2003 .

توصلت إلى بعض النتائج والتوصيات التي أحصرها في النقاط التالية.

نتائج

بالاعتماد على الفرضيات التي استندت عليها التوصل إلى مجموعة من النتائج يمكن إصدارها هي:

1. إن كل نظام من أنظمة الصرف نشأ في ظرف اقتصادي دولية وفي محيط مختلف من فترة لأخرى، عكستها التسلسل ظهور هذه الأنظمة التي تم التعرف عليها فكل نظام يتماشى مع نمط تبادل دولة وخصائص اقتصادية تخلف باختلاف أنظمة الصرف.

2. إن الاختلافات التي يتعرض لها ميزان المدفوعات أنواع مؤقتة ودائمة أما الدائم منها فيستجوب تدخل السلطات المسؤولة من أجل اتخاذ إجراءات قصد الحد من اختلال الخارجي وأهم هذه الإجراءات هي سياسة سعر الصرف .

3. إن فشل سياسات التسوية في الدول النامية يرجع أساسا إلى خصائص هيكل تجارتها الخارجية المتمثلة في درجة تركيز عالمية وعرض غير مرن لصادراتها وكذا أتبعية متزايدة بالنسبة للواردات(طلب غير مرن) .

4. إن الشروط التي تستوجبها عملية التخفيض في قيمة العملة المحلية من رفع من الصادرات والضغط على الواردات غير متوفرة في معظم بلدان العالم الثالث ، من بينها الجزائر وذلك راجع بالدرجة الأولى إلى صلابة وعلى الأقل ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي الذي يسمح بالاستجابة لفائدة الطلب الناتج عن نفس العملة في وقت وجيز.

5. كما أن الجزاء الأعظم من الواردات لا يمكن الاستغناء عنها حتى و لو ارتفعت أسعارها بدلالة العملة المحلية والسبب في ذلك راجع إلى كونها سلعا غذائية ضرورية وسلبا بسيطة وإنتاجية تستدعي ضرورة استخدامها في عملية الإنتاج.

6. رفع الإصلاحات العديدة من أجل تحرير التجارة وتعويم الدينار لا زالت الإيرادات الجزائرية من صادرات المحروقات تتشكل المورد الأساسي للعملة الصعبة وما زال هذا القطاع يلعب الدور المحرك الرئيس للنشاط الاقتصادي، فلا يمكن لأي سياسة أن تنجح في ظل أمادية الصادرات إلا تحدد أسعارها وفقا للعرض والطلب إنما يحددها مكارثل الأوبيك.

7. صادرات الجزائر تتشكل بنسبة أكبر من المحروقات وهو الشيء الذي جعلها تحقق نتائج إيجابية على مستوى التوازنات المالية الكبرى بنسب ارتفاع أسعار البترول في الآونة الأخيرة. إن هذا لا يعكس أثار السياسات المنتهجة بل العكس قد يخفى من وراثه عواقب وخيمة وخاصة في حالة انخفاض أسعار البترول.

الاقتراحات

إن النتائج التي تم التوصل إليها من خلال دراسة علاقة ميزان المدفوعات بسعر تمكيني من الوصول إلى جملة من الاقتراحات يمكن القول أن كفيلة بعلاج الخلل الذي لازم الاقتصاد الوطني .

1. الاعتناء بالعنصر البشري من خلال تكوينه تحسن معلوماته، حرس روح المبادرة والمقاومة فيه باعتبار أن القوة الاقتصادية تمكن في المقاولين والدليل على ذلك هو أن أكبر الشركات الأمريكية انطلقت من هذا الوضع.

2. تنويع الإنتاج الموجه للتصدير وعدم الاعتماد على منتج عادي كالمحروقات مع العلم أن الجزائر تسخر بموارد طبيعية عديدة عاطلة، ويمكن استغلالها مع التركيز على القطاع الزراعي بالنظر إلى الأراضي الشاسعة الخصبة التي تملكها الجزائر والاهتمام كذلك بقطاع السياحة

3. إن سعر الصرف يلعب دورا هاما في تحقيق التوازن الخارجي لذا لا بد أن يكون في مستواه لا مثل (الحقيقة) الذي أصبح يقترب من السعر الرسمي، وبالتالي المحافظة على استقرار القيمة الدينار يجب الحفاظ على معدل التضخم منخفض ورفع مستوى احتياطات الصرف، إن ذلك لا يأتي إلا بتحقيق مايلي:

-رفع معدلات الفائدة الحقيقية وذلك عن طريق تحرير الأسواق الداخلية لرؤوس الأموال لأجل امتصاص الكتلة النقدية وجلب رؤوس الأموال الأجنبية.

-إرساء قابلية التحويل الكلي للدينار.

-رفع مستوى احتياطي الصرف عن طريق ترقية قطاع الصادرات خارج المحروقات.

-التسيير العقلاني لاحتياطات الصرف لتجنب الاستدانة وتقليل النفقات الغير ضرورية، وأخيرا يمكن القول أن سعر الصرف هو عامل ضروري وأساسي لتعديل ميزان المدفوعات لكنه غير كافي، إذ يجب أن يدرج لنا استيراتيجية اقتصادية كلية لتحكم الأثر الإيجابية.

المراجع

قائمة المراجع:

- دريد كامل آل شبيب "المالية الدولية" دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع الأردن
-عمان الطبعة العربية 2013
- ضياء مجيد الموسوي "الاقتصاد النقدي" دار الفكر الجزائر، 1993.
- طاهر لطرش "تقنيات البنوك" ، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون،
الجزائر الطبعة 2003
- لعلوا موسى بخاري " سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية" مكتبة حسين العصرية
للطباعة والنشر التوزيع لبنان 2010
- عرفان تقي الحسيني التمويل الدول دار مجدوى للنشر 1999
- محمود حسن حسني، أثار التخفيض على الميزان التجاري، كلية القاهرة 1987
- عبد الحميد عبد المطلب "السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي " مجموعة نيل
العربية للنشر القاهرة، مصر 2003
- محمود حميدات، مدخل التحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1996.

مذكرات

- مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة نيل ماجستير "أثر تغير سعر الصرف على التوازن
الاقتصادي جوان 2010.
- مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماجستير تخصص محاسبة "أثر تغيرات أسعار الصرف
على القوائم المالية" جوان 2009

شبكة الانترنت

WWW.BANK-OF-ALGERIA.DZ

الفهرس

الشكر والتقدير

الإهداء

المقدمة العامة

1.....	الفصل الأول:سياسة سعر الصرف
2.....	المبحث الأول:ماهية سعر الصرف
2.....	المطلب الأول:تعريف سعر الصرف
2.....	المطلب الثاني:وظائف سعر الصرف
2.....	المطلب الثالث:أنواع سعر الصرف
3.....	المطلب الرابع:أهمية سعر الصرف
3.....	المبحث الثاني:سوق الصرف وسعره
3.....	المطلب الأول:سوق الصرف
3.....	المطلب الثاني:العوامل المؤثرة في سعر الصرف
4.....	المطلب الثالث:المتعاملون في سوق الصرف
6.....	المطلب الرابع:أنواع سوق الصرف
7.....	المبحث الثالث:مخاطر سياسة الصرف
7.....	المطلب الأول:خطر الصرف
7.....	المطلب الثاني:أنواع مخاطر الصرف
8.....	المطلب الثالث:تقنيات تغطية المخاطر
11.....	المطلب الرابع:سياسة سعر الصرف
15.....	الفصل الثاني:مفاهيم عامة حول ميزات المدفوعات
16.....	المبحث الأول:ماهية ميزات المدفوعات
16.....	المطلب الأول:تعريف ميزات المدفوعات
16.....	المطلب الثاني:أهمية ميزات المدفوعات
17.....	المطلب الثالث:مكونات ميزات المدفوعات
20.....	المطلب الرابع:المؤشرات الاقتصادية لميزات المدفوعات

- المبحث الثاني:اختلال ميزان المدفوعات وآليات تسويته .. 22.....
- المطلب الأول:حالات ميزان المدفوعات.....22.....
- المطلب الثاني:الاختلال الاقتصادي لميزان المدفوعات..... 23.....
- المطلب الثالث:أسباب الاختلال لميزان المدفوعات.....24.....
- المطلب الرابع:أنواع الاختلال لميزان المدفوعات..... 25.....
- المطلب الخامس:آليات تسوية ميزان المدفوعات.....26.....
- الفصل الثالث:أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات(حالة الجزائر)..... 29
- المبحث الأول:تغيرات قيمة العملة.....30.....
- المطلب الأول: تخفيض قيمة العملة..... 30.....
- المطلب الثاني:رفع قيمة العملة.....33.....
- المبحث الثاني:الوضع الاقتصادي العام وتطور أنظمة وأسواق الصرف في الجزائر..... 35
- المطلب الأول:الوضع الاقتصادي العام.....35.....
- المطلب الثاني:تطور نظام الصرف الجزائري.....38.....
- المبحث الثالث:دراسة حالة الجزائر.....40.....
- المطلب الأول:تطورات سعر صرف الدينار وميزان المدفوعات 1996-2004..... 40
- المطلب الثاني:أثر تغير سعر صرف الدينار على الميزان الجاري وميزان الخدمات وميزان رأس المال.....42.....

الخاتمة العامة

قائمة المراجع

التخصص

العربية:

سعر الصرف يعتبر العملة التي ينعكس عليها مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي وذلك من خلال العلاقة بين الصادرات والواردات، إذ تعد أسعار الصرف أداة لربط المحلي بالإقتصاد العالمي، هذا من جانب ومن جانب آخر إن استيراد السلع من البلدان الأجنبية يزيد من الطلب على عملة هذا البلد الأجنبي في السوق الوطني وبعبارة أخرى فإن الواردات تزيد من الطلب على العملات الأجنبية وتزيد من عرض العملات الأجنبية في السوق الوطني ومع اختلاف التعاريف حول سعر الصرف إلا أنها كلها تؤكد أن سعر الصرف هو: "عملية مبادلة العملة الوطنية بالعملة الأجنبية والعكس، وتتم هذه المبادلة بسعر محدد في سوق الصرف الأجنبي

Français

Le taux d'échange est la devise sur la quelle se reflète le centre de l'état commercial avec le monde extérieur et ce à travers la relation entre l'importation et l'exportation.

Les taux d'échange sont un moyen de liaison entre l'économie locale et l'économie mondiale d'une part et d'autre part l'importation des marchandises des pays étrangères augmente la demande pour la devise de ce pays sur le marché national. En d'autres termes les importations augmentent la demande pour les devises étrangères et en même temps elles augmentent l'offre des importations étrangères par le marché national.

Malgré les multiples définitions, Le taux d'échange est une opération d'échange entre la devise nationale et la devise étrangère et vice versa. Et cette opération se fait par des prix déterminés

English

The ratio of exchange is the currency on which reflects the center of the commercial state with the external world and this through the relation between the import and export.

The ratios of exchange are a means of connection between the local and the world economy on the one hand and on the other hand the importation of the foreign goods of the countries increases the request for the currency of this country on the national market. In other words the imports increase the request for the foreign currencies and at the same time they increase the offer of the foreign imports in the national market.

In spite of the multiple definitions, the ratio of exchange is an operation of exchange between the national currency and the foreign currency and vice versa. And this operation is done by given prices